بحث عن
القياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي من خلال رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي

إعداد الدكتور

مجدي فتحي محمد محمد قشيوط

مدرس أصول اللغة في قسم اللغة العربية في الكلية

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

لله أن جعل العربية لغة القرآن ، وفضلها على كل لسان فقال جل شأنه {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ}(١) ، وارتباط العربية بالقرآن الكريم جعلها خالدة عبر الزمن وإن وقعت تحت ناموس التطور فإنها محفوظة بالعناية الالهية التي حفظت قرآنه {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}(٢)

والصلاة والسلام على سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) أفصح أهل البيان ، الداعي إلى دين الله بالحجة والبرهان ، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار وورثته الأخيار ، ما تعاقب الليل والنهار.

أمـــــا بعـــــد ،،،،،،

فإن علماء اللغة العربية هبوا منذ القدم للدفاع عنها من كل خطأ أو دخيل ، فألفوا كتباً كان لها كبير الأثر في صيانتها وتنقيتها من كل لحن وعامي ودخيل ، ولم لا فاللغة العربية الفصيحة هي عنوان مجد الأمة ورمز وجودها وقوام حياتها ودليل وحدتها وهي قبل كل شيء لغة القرآن الكريم .

---

(١) سورة الشعراء آية ١٩٥

(٢) سورة الحجر آية ٩

غير أن اللغويين الذين تصدوا لتثقيف الألسن وتقويم اعوجاجها لم يتفقوا على مقياس محدد يقوم على أساسه الحكم بالصحة أو الخطأ، فمنهم من سلك مسلكاً متشدداً لا يعترف إلا بالأفصح ، ومنهم من سلك مسلكاً متساهلاً يُجوز النطق بالنادر والرديء ما دام قد ورد في لهجة من لهجات العرب .

ومن هنا كان المقياس الصوابي محل عناية الدارسين المحدثين لتراث لحن العامة ، وتعددت العناوين والمصطلحات التي بحثت هذا الموضوع في ظلها كقولهم : المستوى الصوابي ، ومعيار الصواب والخطأ ، ومعايير التخطئة والتصويب ..... الخ ، ومن أهم الدراسات في ذلك ما يلي :

١ ــ كتاب المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية للدكتور عبد الفتاح سليم .

٢ ــ مقياس الصواب اللغوي أسسه ومراحله رسالة دكتوراه إعداد د/عبد الحليم محمد عبد الحليم عبد العال إشراف ا د / عبد الله العزازي سنة ١٩٨٤م ١٤٠٤هـ

٣ ــ درس الدكتور عبد العزيز مطر في كتابه (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) المقياس الصوابي في عدد من كتب اللحن وكرره في مقدمات ما نشر من هذه الكتب .

٤ ــ وعقد الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه (في علم اللغة العام) فصلاً سماه (مقياس الصواب والخطأ في اللغة)

٥ ــ وكذلك عقد الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) فصلاً سماه (المستوى الصوابي أو مقياس الصواب والخطأ)

٦ ــ وكذلك عقد الدكتور إميل بديع يعقوب في كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة) فصلاً سماه (معايير التخطيء والتصويب)

٧ ــ وكذلك عقد الدكتور نعمة رحيم العزاوي في كتابه (النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري) فصلاً سماه (مقياس الصواب والخطأ)

٨ ــ ونشر الدكتور نعمة رحيم العزاوي بحثاً في مجلة المورد العراقية العدد الأول سنة ١٩٧٧م ١٣٩٧هـ سماه (مناهج التصويب اللغوي)

٩ ــ ونشر محمد أبو الرب بحثاً في المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية المجلد العاشر العدد الأول سنة ٢٠٠٧م سماه (مقاييس الصواب والخطأ في اللغة من منظور لساني)

واستكمالاً لهذه الدراسات جاء بحثي هذا من أجل الوصول لوصف المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي من خلال رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي، فقد كان المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي مختلفاً عن المقياس الصوابي عند الزبيدي وابن مكي الصقلي، ولقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة ، فالمقدمة : تحدثت فيها عن الموضوع وأهميته وأسباب اختياري له وخطته . والتمهيد : تحدثت فيه عن ابن هشام اللخمي ، فتناولته من حيث اسمه ونسبه ، والجانب العلمي في حياته ، ثم وفاته. والفصل الأول : تحدثت

فيه عن مقياس الصواب اللغوي عبر العصور. والفصل الثاني : تحدثت فيه عن مقياس الصواب اللغوي بين ابن هشام اللخمي والزبيدي وابن مكي الصقلي . والفصل الثالث : تحدثت فيه عن أدوات المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي من خلال رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي . والفصل الرابع : تحدثت فيه عن المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي والتوسع في الدرس اللغوي ، والخاتمة : ذكرت فيها ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث.

هذا هو عملي وهو جهد المقل ، ولا أدعي الكمال ، إذ النقص شأن الإنسان ، والكمال للواحد الديان ، ولرسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) وسائر الرسل والأنبياء ، فإن أكن قد وفقت فذلك من فضل الله ، وإن أكن قد أخطأت فليس عن قصد وقع ذلك ، وأسأل الله تعالى أن يعفو عني بكل خطأ غير متعمد وقعت فيه ، وبكل سهو غير مقصود فاتني استدراكه ، وحسبي أني اجتهدت ما وسعني الاجتهاد ، وكفى بالمرء نية خالصة وجهد مبذول ، والله من وراء القصد ، فهو الموفق إلى كل خير ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

(رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) [1]

د / مجدي فتحي محمد محمد

مدرس أصول اللغة في كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنين بالقاهرة . جامعة الأزهر

(1) سورة البقرة جزء من آية ٢٨٦

التمهيـــد

التعريف بابن هشام اللخمي

أولاً : اسمه ونسبه ([1]) :

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبـراهيم بـن خلـف اللخمي ، النحوي ، اللغوي ، السبتيّ ، وقد جعله ابن عبد الملك أندلسياً من اشبيلية ، وأنه أقام بسبتة طويلاً يدرس ما كان ينتحله من العلـوم ، وقد صحح بذلك الوهم الذي وقع فيه ابـن الأبـار الـذي جعلـه مـن الغرباء([2]).

ولم تشر المصادر التي ترجمت لابن هشام إلى تـاريخ ولادتـه أو نشأته الأولى ، كذلك لم تشر إلى شيء من صفاته سوى إشارة صـغيرة ذكرها ابن عبد الملك أفادت أنه كان حسن الخلق ([3]) .

([1]) تنظر ترجمته في الأعلام ٥ / ٣١٨ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١ / ٤٨ ، ٤٩ والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٥٦ والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٦ / ٧٠ ــ ٧٥ ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٧٧ وهدية العارفين ٢ / ٩٧ والوافي بالوفيات ٢ / ٩٣

([2]) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشي تحقيق د/إحسان عباس ط / دار الثقافة ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٧٣م ج ٦ ص ٧٠

([3]) المرجع السابق ٦ / ٧١

ثانياً : الجانب العلمي في حياة ابن هشام اللخمي:

يقول ابن عبد الملك عنه : " كان نحوياً ، لغوياً ، أديباً ، تاريخياً ، ذاكراً أخبار الناس قديماً وحديثاً وأيامهم . " (١) .

ولقد كان لابن هشام تصرف حسن في النظم ، ومنه أبيات ضمنها معنى الخال في كلام العرب على اختلافها أوردها ابن عبد الملك وهي :

أقول لخالي وهو يوماً بذي خالٍ ... يروح ويغدو في برود من الخالِ

أما ظفِرَتْ كفّاك بالعُصُر الخالي ... بِرَبّة خالٍ لا يُزَنُّ بها الخالِ

تمر كمر الخال يَرْتَجُّ رِدْفُها ... إلى منزلٍ بالخال خلوٍ من الخال

فلا الخال يخفي الخالَ من سيف لحظها ... بلى هوأمضى في الفؤادمن الخال

أقامت لأهل الخال حالاً فكلُّهُم ... يؤمُّ إليها من صحيح ومن خال

وخالٍ تخال الخال بعض سنانه ... يمن إلى الخال وينفر من خال

بمؤخره خالٌ من الضرب بالعصا ... ولو كان خالٌ لم يهب سطوة الخال(٢)

---

(١) نفسه

(٢) في هذه الأبيات اثنى عشر معنى ، الخال : أخو الأم ، الخال : موضع، الخال : من الزمان الماضي ، والخال : اللواء ، والخال : الخيلاء ، والخال : الشامة ، والخالي : العازب ، ويقال المنفرد ، والخالي: قاطع الخلاء ، والخال : الجبان ، والخال : ضرب من البرود ، والخال : السحاب ، وسيف خال أي قاطع .

وذكر ابن عبد الملك المراكشي أنه استدرك عليه بعضهم الخال : الجواد، والرجل الضعيف ، والطريق في الرمل (١) .

ولقد روى ابن هشام عن علماء أجلاء تتلمذ على أيديهم منهم:

١ ــ أبو بكر العربي .

٢ ــ أبو الخليل .

٣ ــ أبو طاهر السلفي وله إجازة منه .

كما تتلمذ على ابن هشام جماعة ذكرهم ابن عبد الملك وهم :

١ ــ أبو الحسن الخولاني .

٢ ــ أبو عبد الله بن عبد الله بن سعيد الكناني .

٣ ــ ابن العابد بن غاز السبتي .

٤ ــ أبو علي حسن بن محمد الجذامي .

٥ ــ أبو عمر يوسف بن عبد الله الغافقي .

والمطلع على المصادر التي ترجمت لابن هشام اللخمي يجد أنها قد ذكرت جملة من مؤلفاته نذكر منها ما يلي :

١ ــ الدر المنظوم : وهو كتاب في سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) يقع في خمسين فصلاً .

٢ ــ شرح الفصيح : وقد حققه الدكتور مهدي عبيد جاسم .

---

(١) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٦ / ٧٢

٣ ــ شرح المقصورة الكبرى أو كتاب المقصور والممدود : وقد حققه أيضاً الدكتور مهدي عبيد جاسم ونشر في المورد العدد الأول سنة ١٩٨٤م .

٤ ــ شرح مقصورة ابن دريد (الفوائد المحصورة في شرح المقصورة): وقد نشر هذا الكتاب سنة ١٩٨٦م بتحقيق الدكتور مهدي عبيد جاسم .

٥ ــ الفصول ، والمجمل في شرح أبيات الجمل وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل .

٦ ــ المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان : ويتألف من ستة أقسام:

أ ــ الرد على أبي بكر الزبيدي في لحن العامة .

ب ــ الرد على ابن مكي الصقلي في تثقيف اللسان .

ج ــ ما جاء عن العرب وفيه لغتان فأكثر .

د ــ ما تلحن فيه العامة مما لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل .

هـ ــ ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد .

و ــ ما تمثلت به العامة مما وقع في أشعار المتقدمين والمحدثين .

وذكر في كشف الظنون وهدية العارفين أن له كتاباً في شرح قصيدة أبي علي الحسن بن الحسين البغدادي في الهيئة ([1])، كما ذكر المراكشي في الذيل والتكملة أن له كتاباً في شرح قصيدة الحريري في الظاء ، وكلا الكتابين غير موجود ([2]) .

ثالثاً : وفاتـه :

توفي ابن هشام اللخمي باشبيلية سنة سبع وسبعين وخمسمائة من الهجرة ، وذلك على رواية ابن عبد الملك المراكشي المتوفى سنة ٧٠٣هـ وهو أقدم من ذكر سنة وفاته.

وأما الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤هـ فقد جعل سنة وفاته ٥٧٠هـ، وجعلها الفيروزأبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ سنة ٥٥٧هـ .

وفي تحديد سنة وفاته عند الفيروزأبادي نظر ؛ لأن ابن الأبار ذكر أن ابن هشام اللخمي كان حياً سنة ٥٥٧هـ وأنه أخذ عنه وسمع منه([3]).

([1]) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ط / دار إحياء التراث العربي ببيروت دون تاريخ ج ٢ ص ١٣٤٥ وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي ط / دار إحياء التراث العربي ببيروت سنة ١٩٥٥م ج ٢ ص ٩٧

([2]) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٦ / ٧١

([3]) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي تحقيق د / مهدي عبيد جاسم ط / الأولى سنة ١٩٨٨م ١٤٠٩هـ ص ١٤

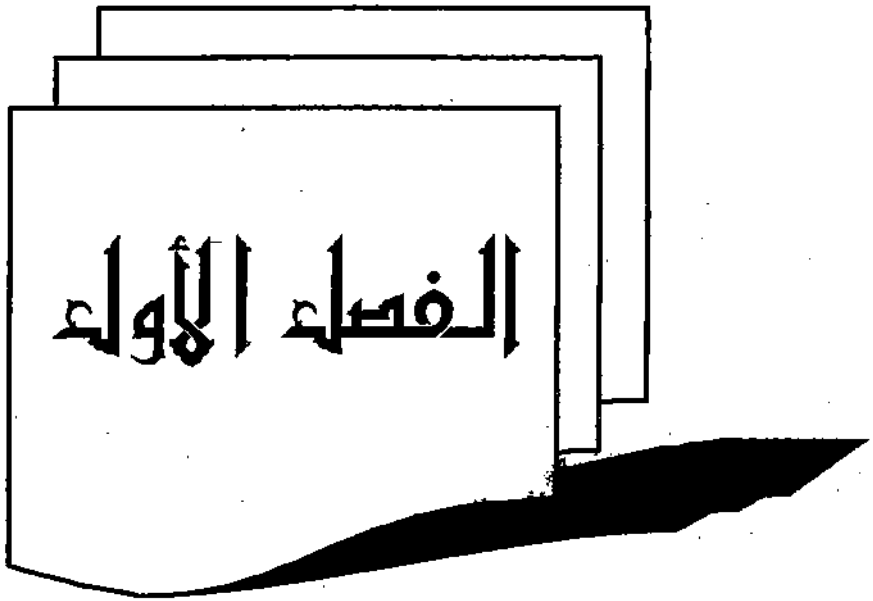

مقياس الصواب اللغوي عبر العصور

الفصل الأول : مقياس الصواب اللغوي عبر العصور

إن اللغة كائن اجتماعي ، يتأثر بالأحداث والظواهر الاجتماعية ، ويؤثر فيها أيضاً ، فاللغة إذن ملك للمجتمع ، تخضع لمقاييسه ، وأعرافه ، وتقاليده ، وثقافته ، بل هي الطريق لكشف عادات المجتمع ، وتقاليده ، ومستوياته الثقافية ، والمعرفية ، والحضارية، فهي قطعة من الحياة ، تنشأ في المجتمع ، وتسير معه وتتغذى بغذائه ، وتنهض بنهوضه، وتركد بركوده ، وكان تاريخ اللغة وسيظل مجالاً رَحْباً نتصفح من خلاله تاريخ الحضارات الإنسانية .

وفي ضوء هذا المفهوم نستطيع أن نقول : إن الصواب اللغوي مرتبط أشد الارتباط بالصورة التي يرتضيها المجتمع للغته، وإن الخطأ اللغوي هو نقيض هذه الصورة ؛ لأن المجتمع هو الذي يملك اللغة ، وليست اللغة هي التي تحكم المجتمع (١) .

وإذا كان الصواب اللغوي مرتبطاً بالصورة التي يرتضيها المجتمع للغته ، فإن لكل لغة وكل لهجة مستوى صوابياً خاصاً يقوم على أساسه الحكم بالصحة والخطأ ، وهو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد ، وشأن اللغة في ذلك شأن كل شئون الثقافة ، أي العادات

---

(١) في علم اللغة العام د / عبد الصبور شاهين ط / مؤسسة الرسالة ببيروت ط/ السادسة سنة ١٩٩٣م ١٤١٣هـ ص ٢٣١ ، ٢٣٢

والتقاليد واللغة والدين والسلوك الاجتماعي ، فلكل واحدة من هذه الظواهر مستواها الصوابي الخاص (١) .

ومن هنا نصل إلى نتيجة لا شك فيها وهي أن مقياس الصواب اللغوي من صنع المجتمع ؛ إذ تصطلح الجماعة على صواب معين تلتزمه بنية وإعراباً ، وفي الواقع هذا المقياس يتطور بتطور المجتمع ، كما أن هذا المقياس لم ينشأ دفعة واحدة ، وإنما تكونت أحكامه بالتدريج، شأنه في ذلك شأن أي علم من العلوم ، وإذا كنا نحكم بالصواب اللغوي على ما ورد في الشعر الجاهلي عامة فإننا نجهل التفاصيل التي مرت بها اللغة حتى وصلت إلى هذه الدقة المتناهية التي نراها في شعر الجاهليين (٢) .

والذي يوحد المستوى الصوابي ، ويحرسه ، ويقوم عليه هو المجتمع ، أو مجموع أفراده ، ومن ثم يصبح كل شخص خاضعاً لهذا المستوى الصوابي ، ولكن له في نفس الوقت أن يبدع في اللغة، فإذا صادف ما أبدعه قبولاً عاماً في المجتمع ، كان هذا الفرد إلى جانب كونه

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية د / تمام حسان ط / مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٥٨م ص ٦٧ وانظر لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة د / عبد العزيز مطر ط/ الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٦٦م ١٣٨٦هـ ص ٤٣

(٢) مقياس الصواب اللغوي أسسه ومراحله رسالة دكتوراه إعداد د / عبد الحليم محمد عبد الحليم عبد العال إشراف أ د / عبد الله العزازي سنة ١٩٨٤م ١٤٠٤هـ ص ٣٠٣

خاضعاً للمستوى الصوابي خالقاً له ومشتركاً في القيام عليه . وبهذا يكون من المحتمل بالنسبة للفرد أن يكون مؤثراً أو متأثراً بالنسبة للمستوى الصوابي بحسب الدور الاجتماعي الذي يقوم به الفرد (١) .

وإذا كان مقياس الصواب اللغوي من صنع المجتمع ، وأنه يتطور بتطور المجتمع ، فإن اللغة العربية مرت في تطورها القديم بمرحلة اللغة الاجتماعية ، حين كانت تخضع لظروف المجتمع العربي في الجاهلية ، وقد كان الأدباء والشعراء من سائر القبائل يلتزمون قوانين الفصحى المشتركة ، لا ينحرفون عنها أبداً ، فإذا عادوا إلى مواطنهم القبلية استعملوا لهجتهم الخاصة ، وكان العربي في كلتا الحالتين ملتزماً بالمستوى الصوابي الذي ارتضاه مجتمعه الخاص للهجته ، وكذلك الذي ارتضاه المجتمع العام للغته المشتركة، فإذا بدرت من أحدهم بادرة انحراف تكفل المجتمع ــ والنقاد فيه كثيرون ــ بتقويم المخطئ ، سواء بالتوجيه الفردي ، أو بحكم ما استقر في حس المجتمع من استنكار لموقف الخارجين عن تقاليده الفصحى (٢) .

ومن الثابت أن العربي قديماً ما كان ليعرف النحو ليقيس عليه، ولكن كانت لديه السليقة اللغوية ، ألا ترى أن لسانه يأبى نطق الخطأ ، أو يخالف اللهجة التي نشأ عليها، وذلك لتمكن الصورة الصوابية لديه ، ولكن مع ازدياد الاختلاط بغيره من الأمم التي ليست بعربية خالصة ينتشر اللحن والخطأ على لسانه فتقل الفصاحة لديه أو ربما تعدم، فلقد

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٦٨

(٢) في علم اللغة العام ص ٢٣٢

ذكر ابن جني في الخصائص سؤال أبي عمرو لأبي خيرة عن قولهم : استأصل الله عِرقَاتهم(١)، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهم ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ، لان جلدك ، يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة ، وأثر فيه الحضر فنال ذلك من فصاحته ، وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعدما كان سمعها منه بالجر (٢) .

ومن هنا نستطيع أن نقول : إن مقياس الصواب اللغوي نشأ قديماً عند العربي الذي لم يعرف القواعد ليقيس عليها عن طريق السليقة اللغوية الصوابية لديه ، فلسانه يأبى نطق الخطأ أو مخالفة اللهجة التي تربى عليها ، ومن هنا نلاحظ تمكن الصور الصوابية لديه ، فإذا ما سمع لفظة خارجة عن سليقته اللغوية أو لهجته التي تربى عليها نهض ليصوبها وليرجعها إلى ما استقر لديه من حس لغوي بالصواب والخطأ.

وإذا ما تناولنا مقياس الصواب اللغوي فإننا نفرق بين هذا المقياس قديماً وحديثاً .

أولاً : مقياس الصواب والخطأ عند اللغويين القدماء :

إذا تحدثنا عن المقياس الصوابي عند اللغويين القدماء فإننا نلحظ أن هذا المقياس مر بمراحل ثلاثة :

المرحلة الأولى : مرحلة جمع اللغة العربية قبل وضع القواعد .

---

(١) جمع عرقة وهي الأصل

(٢) الخصائص لابن جني تحقيق / محمد علي النجار ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٩م ج١ ص ٣٨٥

المرحلة الثانية : مرحلة وضع القواعد .

المرحلة الثالثة : مرحلة حركة تنقية اللغة .

ففي المرحلة الأولى ، ونعني بها مرحلة جمع اللغة العربية ، نرى أن العرب قديماً كانوا قبائل شتى ، ينتشرون في أنحاء الجزيرة العربية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً ، ولم يتح لهم أن يلتقي بعضهم ببعض إلا في بعض من الزمان والمكان ، يدفعهم إلى ذلك دافع حيوي هو الماء والكلأ ، حيث يُغير قويهم على ضعيفهم فينتزع منه هاتين الوسيلتين المهمتين لاستبقاء الحياة ، أو هو الفخر والاعتزاز بأمجاد القبيلة حيث يَفِدُ أشعر شعرائها إلى أسواق عكاظ وذي المجاز ومَجَنَّة ، أو هو الرباط الأسري بالمصاهرة والاستيلاد ، ولقد نشأ عن التفرق القبلي اختلاف في لهجات هذه القبائل .

وحين قام العلماء بجمع اللغة العربية أدركوا أن هناك صلة وثيقة بين ما كانوا يسمعونه من العربي مشافهة ، وبين المكان الذي يعيش فيه هذا العربي ، فاللغة تبلغ درجة الفصحى الكاملة إذا كان العربي من قبيلة عاشت بمعزل عن غيرها ، وتقل درجة الفصاحة حين الشك في الاختلاط، وقد تُهدر هذه الفصاحة أصلاً عند التأكد من اختلاط قبيلة ما بأمم غير عربية (١) .

---

(١) المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية د / عبد الفتاح سليم ط / دار المعارف ط / الأولى سنة ١٩٩١م ١٤١١هـ ص ٤٢

ومن هنا اتجه العلماء حين جمعوا اللغة إلى الاعتداد بلهجات قبائل معينة ، فاستنبطوا منها قواعد اللغة وطرق تصريف الكلام وترتيب أجزائه ، وهذا يدل على مدى حرص العلماء الشديد على اللغة وتلقيها من أفواه الفصحاء الذين سلمت ألسنتهم من الخطأ واللحن، وصفت سلائقهم فلم تشبها العجمة ، ولقد أورد السيوطي في المزهر القبائل التي يؤخذ عنها والتي لا يؤخذ عنها فقال : " لقد كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمُه ، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب والإعراب والتصريف ، ثم هُذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ من لَخْم ولا من جُذَام لمجاورتهم مصر والقبط ، ولا من قُضاعة وغَسَّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية ، ولا من تَغْلب واليمن ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر ؛ لمجاورتهم للنَّبط والفرس ، ولا من أهل اليمن ؛ لمخالطتهم للهند و الحبشة ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف ؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم ــ حين ابتدأوا ينقلون

لغة العرب ــ قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم . " (١)

ولم يكتف المعنيون بجمع اللغة عند الأخذ عن قبائل دون قبائل، بل انطلقوا إلى البادية لتلقي الفصحى من أبنائها الذين سلمت ألسنتهم من اللحن والعجمة ، ومن أعظم هؤلاء الفصحاء ــ وهم رواة اللغة ــ الخثعمي ، وأبو خيرة العدوي ، وأبو الدُّقيش ــ وكان من أفصح العرب ــ وأبو المهدية الأعرابي ، وأبو المنتجع ، وأبو البيداء الرياحي.

ولشدة حرص جامعي اللغة على اللغة كي تبقى سليمة نقية توقفوا في جمعهم للغة وتدوينهم عند زمن معين ، فارتضوا الأخذ عن فصحاء العرب حتى نهاية القرن الثاني الهجري ، ولتمكن فصحاء البادية من اللغة أجاز العلماء الأخذ عنهم حتى منتصف القرن الرابع الهجري ، وما عدا ذلك لم يأخذوا منه شيئاً ، بل توقفوا على الأزمنة السابقة والتي سميت بعصور الاحتجاج . ولقد كانت مصادر جمع اللغة لديهم القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب الموثوق بصحته شعراً أم نثراً .

أما القرآن الكريم فإنه أعلى مراتب الفصاحة ويحتج به ، وأما الحديث النبوي الشريف فقد اختلف في حكم الاستشهاد والاحتجاج به في اللغة ، فبينما يرى فريق من العلماء إبعاد الحديث عن مجال الاحتجاج اللغوي ، يرى فريق آخر الأخذ بالحديث مطلقاً حجة في اللغة ، وسلك

---

(١) المزهر للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون ط / عيسى البابي الحلبي دون تاريخ ج ١ ص ٢١١ ، ٢١٢

فريق ثالث من العلماء مسلكاً وسطاً بين المجيزين والمانعين ، ولكل رأي من هذه الآراء حجته فيما ذهب إليه .

فالفريق الأول من العلماء ــ والذي يرى إبعاد الحديث النبوي الشريف عن مجال الاحتجاج اللغوي ــ سنده وحجته فيما ذهب إليه أمران (١) :

١ ــ أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وإنما رويت بالمعنى .

٢ ــ أن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه .

ويبدو أن أول من نص على عدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لغة ونحواً هو ابن الضائع حيث يقول : " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ــ كسيبويه وغيره ــ الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامَ النبي (صلى الله عليه وسلم) لأنه أفصح العرب. قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي تحقيق / عبد السلام محمد هارون ط / الخانجي سنة ١٩٨٦م ١٤٠٦هـ ج ١ ص ٩

على وجه الاستظهـــار والتبرك بالمروي فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجـــب عليه استدراكـــه فليس ما رأى ." (١)

وعجباً من ابن الضائع الذي يجعل السبب الذي حال بينـــه وبـــين الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف هو جواز رواية الحديث بالمعنى، وقد غاب عن ذهنه أن الصحابة (رضي الله عنهم) كانوا أشد الناس حرصـــاً على تلقف الحديث من فم النبي (صلى الله عليه وسلم) أو لـــيس النبـــي (صلى الله عليه وسلم) قد قال : " نَضَّرَ الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها . " (٢)

فقد كان سبب رواية الحديث بالمعنى : تحري هؤلاء الـــرواة الدقـــة والضبط والإتقان في رواية الحديث ، ولكنهم بشر ولهم طاقة وعرضـــة للنسيان ، فلأجل بعدهم عن الكذب في حديث رسول الله (صلى الله عليـــه

---

(١) المرجع السابق ١ / ١٠

(٢) الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل تحقيق / شـــعيب الأرنـــؤوط وآخرين ط/ مؤسسة الرســـالة ببيـــروت ط / الأولـــى ســـنة ١٩٩٩م ١٤٢٠هـــ حديث رقم ١٦٧٣٨ ، ١٦٧٥٤ وسنن أبي داود تحقيـــق / محمد محي الدين عبد الحميد ط / دار إحياء التراث العربي ببيـــروت دون تاريخ كتاب العلم باب فضل نشر العلم حديث رقم ٣٦٦٠

وسلم) بإتيان ألفاظ من ألفاظهم ونسبتها إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) جوزوا الرواية بالمعنى حتى لا يقعوا في هذا المأزق الوعر . "([1])

كما أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى عن تدوين شيء من كلامه في حياته حين نزل عليه القرآن الكريم ، فلقد قال : " لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن ، فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه . " ([2])

والرواية بالمعنى ليست قاصرة على الحديث النبوي الشريف ، بل إننا نجد تعدد الروايات في بيت الشعر الواحد ، وليس لدى رواة الشعر من الحرص على التثبت مما رووا ما لرواة الحديث النبوي الشريف .

وسلك مسلك ابن الضائع في عدم جواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو أبو حيان الذي يرى أن سبب ترك الواضعين الأولين لعلم النحو الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف هو عدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول (صلى الله عليه وسلم) ؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية ، والسبب في ذلك لأمرين:

١ ــ أن الرواة جوزوا الرواية بالمعنى .

([1]) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة د / عبد العال سالم مكرم ط / دار الشروق ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٨٠م ١٤٠٠هـ ص ٢٣٩

([2]) أخرجه مسلم ينظر صحيح مسلم تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ط / دار إحياء التراث العربي ببيروت ط / الثانية سنة ١٩٧٢م كتاب الزهد والرقائق باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم حديث رقم ٣٠٠٤

٢ ــ أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون .... قال أبو حيان وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما ؟! فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث . " (١)

وإذا كان أبو حيان يرى أن سبب عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف هو أن رواته لم يكونوا عرباً بالطبع فقد غاب عن ذهنه أن إمامه سيبويه لم يكن عربياً وإنما كان أعجمياً ، واللغة ملك لمن يتعلمها ويتقنها ، فكل من تعلم اللغة وتكلم بها وعرف قواعدها فهو عربي ، وإن كان نسبه أعجمياً ، ولا أدري لم يتشدد أبو حيان في عدم الأخذ بالحديث مع أن كثيراً من الأشعار التي تعد في نظره أولى من الاحتجاج بالحديث كانت مجالاً لتغييرات الرواة واستبدال كلماتها بكلمات من عندهم ، بل وألفوا الشعر ونسبوه لشعراء مشهورين ، ومع ذلك قعدت القواعد على أساس ما وضعوا ، ولم يكتف بهذا النحاة بل اتخذوا من هذه الأشعار مقاييس ينسجون على منوالها الأساليب العربية (٢) .

---

(١) خزانة الأدب ١ / ١١ ، ١٢

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام ص ٢٤٠ وانظر دراسات في العربية د / محمد أحمد سحلول دون طبعة وتاريخ طبعة ص ٣٠ ، ٣١

وأمام هذا الرأي الذي يمنع الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو نرى الفريق الآخر يجيز الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ويأتي على رأس المجيزين ابن مالك وبعض المتأخرين كابن هشام ، كما كان هناك من اللغويين مَنْ استشهد بالحديث في مسائل اللغة كأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد ، والكسائي ، والفراء ، والأصمعي ، وأبي عبيد ، وابن الأعرابي ، وابن السكيت ، وأبي حاتم ، وابن قتيبة ، والمبرد ، وابن دريد ، وأبي جعفر النحاس ، وابن خالويه ، والأزهري ، والفارابي ، والصاحب بن عباد ، وابن فارس، والجوهري ، وابن بري ، وابن سيده ، وابن منظور ، والفيروزأبادي ، وغيرهم ([1]) .

وحجة المجيزين أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أفصح العرب لساناً ، وأقواهم بياناً ، وأحسنهم بلاغة ، وقد اهتم رواة الحديث بما نقل عنه (صلى الله عليه وسلم) وتشددوا في ضبطه ، ودققوا في روايته، وتكبدوا المشاق والرحلات في سبيل ضبط هذه الأحاديث ، ومعرفة الرجال الذين نقلوها أو رووها ([2]) .

وكان من حجج المجيزين أن تدوين الحديث وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد اللغة ، أي حين كان كلام الناقلين للحديث ــ على فرض

([1]) الحديث النبوي في النحو العربي د / محمود فجال ط / أضواء السلف بالرياض ط / الثانية سنة ١٩٩٧م ١٤١٧هـ ص ١٠٠

([2]) دراسات في العربية ص ٣١ والمدرسة النحوية في مصر والشام ص ٢٣٦

تغييرهم بعض ألفاظه ــ يصح الاحتجاج به، وعلى ذلك لا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال (١) .

لكن من الثابت أن تدوين الحديث بدأ قبل فساد العربية وامتد إلى زمان فسادها ، فإن أول مراحل تدوين الحديث كانت في زمن عمر بن عبد العزيز حين خاف على حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الاختلاف والاختلاق والضياع ، فكتب إلى عماله في الأمصار أن انظروا ما كان من حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو سنته ، فاجمعوه أو اكتبوه . وكانت خاتمة التدوين في أواخر القرن الثالث الهجري تقريباً، وكان ذلك بعد ظهور أول كتاب في اللحن وهو للكسائي(٢).

وأمام الفريق الذي منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو ، والفريق الذي أجاز الاحتجاج يأتي فريق ثالث سلك مسلكاً وسطاً بين الفريقين ، ويأتي في مقدمة هذا الفريق أبو الحسن الشاطبي الذي يقول : " وأما الحديث فعلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (صلى الله عليه وسلم) ككتابه لهمذان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية."(٣)

---

(١) خزانة الأدب ١ / ١٥

(٢) المعيار في التخطئة والتصويب ص ١٠٦ ، ١٠٧ ومن أواخر من دون الحديث النسائي الذي توفي سنة ٣٠٣هـ

(٣) خزانة الأدب ١ / ١٢ ، ١٣

وقد تبعه السيوطي الذي يقول : " وأما كلامه (صلى الله عليه وسلم) فيستدل منه ما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً ، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم ، فزادوا ونقصوا ، وقدموا وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ؛ ولهذا نرى الحديث الواحد مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة. " (١)

ولأحد المعاصرين رأي في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف نجمله فيما يلي (٢) :

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة ، وهو ستة أنواع :

أحدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله " مات حتف أنفه " وقوله " الظلم ظلمات يوم القيامة " إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان .

ثانيها : ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الأذكار والأدعية .

---

(١) المرجع السابق ١ / ١٣

(٢) دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين ط / المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح بدمشق ط / الثانية سنة ١٩٦٠م ١٣٨٠هـ ص ١٧٧ ــ ١٨٠

ثالثها : ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

رابعاً : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في اللفظ.

خامسها : الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي .

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول ، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين ، ولا يحتج بهذه الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً.

والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة التي سبق الحديث عنها ، وهو على نوعين :

١ ـ حديث يرد على وجه واحد ، والظاهر صحة الاحتجاج به نظراً إلى أن الأصل الرواية باللفظ ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى .

٢ ـ حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه ، والظاهر جواز الاستشهاد والاحتجاج بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها من الراوي ، وأما ما يجئ في رواية شاذة أو في

رواية يقول فيها بعض المحدثين أنها غلط من الراوي فيجب الوقوف دون الاستشهاد بها .

ونميل إلى هذا الرأي لربطه بين الحديث وزمن تدوينه ، مما يجعله ثقة عند علماء اللغة ، فوقوع التدوين في الصدر الأول فيه غلبة الظن بأن الحديث من لفظه (صلى الله عليه وسلم) ولاسيما إذا كان القصد منه معنى خاصاً أو حالاً معينة تستدعي الحرص على الألفاظ ، وهي غلبة تكفي لإثبات اللغة ، ويقوي هذا أن الأصل هو الرواية باللفظ، وكذلك رأيه في عدم الاحتجاج بما دون في غير الصدر الأول أولى بالقبول ؛ لما فيه من احتمال ألا يكون اللفظ للرسول (صلى الله عليه وسلم) وذلك لكثرة الأعاجم والمولدين في رجال سنده ، مع بُعد المدون عن الطبقة التي يحتج بكلامها (١) .

ونقول : هل هناك اختلاف بين موقف اللغويين من الاحتجاج بالحديث في اللغة وموقف النحاة ؟

نرى أنه لا يختلف موقف اللغويين عن موقف النحاة ؛ إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلاً بالحديث في اللغة ، ثم لا يستشهد به في النحو، واللغة والنحو صِنوان يخرجان من أصل واحد ، وإن كانت شواهد النحاة من الحديث ليست في غزارة شواهد اللغويين وكثرتها ، فهي قليلة بالنسبة إليها ، وبخاصة عند النحاة القدماء (٢) .

---

(١) المعيار في التخطئة والتصويب ص ١١٠

(٢) الحديث النبوي في النحو العربي ص ١٠١

إذا كنا قد تحدثنا عن الاحتجاج بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فمن إتمام الفائدة أن نتناول الشعر الذي يحتج به ، فلقد قسم العلماء الشعراء طبقات :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام ، كامرئ القيس والأعشى .

الطبقة الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان .

الطبقة الثالثة : المتقدمون ، ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق .

الطبقة الرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون ، وهم مَن بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وقد كان أبو عمرو وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهراً، وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم .

والقول ما قاله ابن رشيق في العمدة : " كل قديم من الشعراء فهو مُحْدَثٌ في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله ، وكان أبو عمرو يقول: لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممتُ أن آمر صبياننا برواية شعره — يعني

بذلك شعر جرير والفرزدق ــ فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهليـــة والمخضرمين . " (١)

وأما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، فالزمخشري يستشهد بشعر أبي تمام ويقول : " وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه . " (٢)

ورد عليه بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق ، واعتبـــار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها، ومـــن البين أن إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية .

وهكذا ــ بعد استعراض قضية الاحتجاج بالقرآن الكـــريم والحـــديث النبوي الشريف والشعر العربي ــ نرى أن جـــامعي اللغـــة وإن كـــانوا حريصين على اللغة كي تبقى سليمة نقية ومن ثم توقفوا في جمعهم للغة وتدوينهم عند زمن معين ، فإنهم اقتصروا على الأفصـــح بـــل نجـــدهم

---

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط / دار الجيل ط / الخامسة سنة ١٩٨١م ١٤٠١هـــ ج ١ ص ٩٠

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض ط/ مكتبة العبيكان ط/ الأولى سنة ١٩٩٨م ١٤١٨هـــ ج١ ص٢٠٨

يمنعون استعمال كلمات فصيحة ظنوها غير فصيحة فأنكروها لأنهم لم يطلعوا على مصادقها من كلام العرب ، فالأصمعي خطأ من قال : شتان ما بينهما ، وذكر أن الصحيح : شتان ما هما . قال أبو حاتم : أنشدت الأصمعي قول ربيعة الرَّقِّي :

لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيدِ سليم والأغرِّ ابن حاتمِ

فقال الأصمعي : ليس بفصيح . ([1])

وقال الأزهري في التهذيب والجوهري في الصحاح ([2]) : ليس قول ربيعة بحجة ، إنما هو مولد ، والحجة قول الأعشى ([3]) :

شَتَّان ما يَوْمِي على كُورها ويوم حَيَّان أخي جابر

والصحيح أن ما منعه هؤلاء الأثبات الأعلام ورد في الشعر الفصيح ، مما يدل على أنهم لم يطلعوا عليه ، ولكن إخلاصهم للغة وإسرافهم في

([1]) لسان العرب لابن منظور تحقيق / عبد الله علي الكبير وآخرين ط / دار المعارف دون تاريخ ج ٤ ص٢١٩٢

([2]) تهذيب اللغة للأزهري تحقيق / عبد السلام هارون ط / الهيئة العامة للتأليف والنشر دون تاريخ ج ١١ ص ٢٧٠ والصحاح للجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ط / دار العلم للملايين ط / الرابعة سنة ١٩٩٠م ج١ ص٢٥٥

([3]) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس شرح / مهدي محمد ناصر الدين ط / دار الكتب العلمية ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٨٧م ١٤٠٧هـ ص٩٥

هذا الإخلاص وغيرتهم الشديدة عليها دفعتهم إلى هذا الإنكار ، فلقد قال أبو الأسود الدؤلي ([1]) :

فإن أمت يوماً عن ذنوبٍ وتعتدي ... فإن العصا كانت لغيرك تُقرعُ

و شتان ما بيني و بينك أنني ... على كل حال أستقيم وتظلعُ

وقال البعيث ([2]) :

وشتان ما بيني وبين ابن خالد ... أميَّة في الرزق الذي يتقسم

ومما يؤكد صدق ذلك أن الأزهري قال في تهذيبه : " ولو أني أودعت كتابي هذا ما حوته دفاتري وقرأته من كتب غيري ، ووجدتُه في الصحف التي كتبها الورّاقون وأفسدها المصحِّفون لطال كتابي ؛ ثم كنت أحد الجانين على لغة العرب ولسانها ، ولقليل لا يخزي صاحبه خير من كثير يَفْضَحُهُ ، ولم أودع كتابي هذا إلا ما صح لي سماعاً منهم ، أو رواية عن ثقة؛ أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي، اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما ، فَبيَّنْتُ شكي فيها وارتيابي بها." ([3])

وحاصل ما تقدم : إن مقياس الصوابي اللغوي في المرحلة الأولى وهي مرحلة جمع اللغة العربية يتمثل في انتقاء القبائل العربية الفصيحة

([1]) ديوان أبو الأسود الدؤلي تحقيق / محمد حسن آل ياسين ط / دار الكتاب الجديد ببيروت ط/ الأولى سنة ١٩٧٤م ص ٩١

([2]) البيت في لسان العرب ٤ / ٢١٩٢

([3]) تهذيب اللغة ١ / ٤٠

التي سلمت ألسنتها من الخطأ واللحن، وصفت سلائقها فلم تشبها العجمة، والأخذ عنها دون غيرها ، كذلك الأخذ عن رواة اللغة الفصحاء، فانطلق جامعي اللغة إلى البادية لتلقي الفصحى من أبنائها الذين سلمت ألسنتهم من اللحن والخطأ ، ولشدة حرص جامعي اللغة على اللغة كي تبقى سليمة من كل خطأ ولحن توقفوا في جمعهم للغة وتدوينهم عند زمن معين ، فأخذوا عن فصحاء العرب حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وعن فصحاء البادية حتى منتصف القرن الرابع الهجري ، كذلك اعتمدوا في أخذهم على الأفصح ومن ثم منعوا استعمال كلمات فصيحة ظنوها غير فصيحة ، وما ذلك إلا لأنهم كانوا شديدي الحرص على اللغة كي تبقى فصيحة لم تشبها شائبة لحن أو عجمة .

المرحلة الثانية : مرحلة وضع القواعد .

لقد فشا اللحن ، وفسدت الألسنة ؛ وذلك نتيجة دخول الأمم ذات الألسنة غير العربية في الإسلام واتخاذ العربية لغة لها ، كذلك فإن حياة البداوة كانت خلال القرن الثاني قد بدأت تزحف على الحواضر ، ومعنى ذلك أن المعين الذي كان يستقي منه الرواة ــ رواة اللغة ــ قد أوشك على النضوب ، ومن هنا نشأت فكرة الصواب والخطأ في اللغة، وهي الفكرة التي كانت مرتبطة بالقواعد النحوية والصرفية ، فكل ما وافق هذه القواعد عُدَّ صواباً ، وكل ما خالفها عُدَّ خطأ .

ويُعَدُّ أبو الأسود الدؤلي أول من وضع علم النحو بإذن من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، يقول السيوطي : " أول من رسم للناس

النحو أبو الأسود الدؤلي ، وكان أبو الأسود الدؤلي أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه . " (١)

ويقال : إن أول من وضع النحو بعد أبي الأسود الدؤلي يحي بن يعمر (٢) . وفي هذا المجال لا نغفل دور علماء أجلاء حملوا راية النحو قبل مجئ الخليل بن أحمد وسيبويه، فهذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي قيل عنه أنه " أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل وكان مائلاً إلى القياس في النحو . " (٣)

وكان ابن أبي إسحاق يلقن مذهبه لمريديه وطلابه وينصح به فيقول ليونس بن حبيب ، وقد جاء مستفهماً عن شيء من لغات العرب ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس ، وأثر بهذا الاتجاه في تلميذه عيسى بن عمر الثقفي حتى اتهما بالطعن على العرب وتلحين شعرائها(٤).

ومن هنا نستطيع أن نقول : إن القوم قد تحولوا عن طريقة جمع اللغة وفهم غريبها إلى نحو آخر من دراسة اللغة ، وهي مرحلة القياس

---

(١) المزهر ٢ / ٣٩٧

(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / دار نهضة مصر ص ٣٢

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / دار المعارف ط / الثانية ص ٣١

(٤) المرجع السابق ص ٣٢

التي فتقت الكثير من البحوث اللغوية أمام علماء اللغة؛ لذا فإن الباحثين يسلكون كلاً من عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي فيما يسمونه بالتيار القياسي في المدرسة البصرية ، والذي لا يهتم أصحابه بالآثار المسموعة عن العرب قدر اهتمامهم بالقياس في المرتبة الأولى . في حين سلكوا كلاً من أبي عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب فيما يسمونه بالتيار المنهجي الذي تقوم أهم خصائصه على الاعتماد على الأثر مع القياس عليه كلما توفرت له الكثرة المعتمدة(١) .

وبعد أن وضعت أسس علم النحو ظهر دور القياس في العربية ، ونشأ الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة ، وسار كل منهما في اتجاه، فالبصريون لا يقيسون إلا على المشهور الشائع ، وأبوا القياس على القليل أو النادر ، في حين أن الكوفيين أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين ، ولو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه (٢) .

---

(١) مقياس الصواب اللغوي أسسه ومراحله ص ٤٥ ، ٤٦ وينظر رسالتنا للدكتوراه الصواب اللغوي في كتاب تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ت ١٢٠٥هـ جمعاً ودراسة وتحليلاً إشراف أ د / عبد الحليم محمد عبد الحليم وأ د / إسماعيل أبو اليزيد إسماعيل سنة ٢٠١١م ١٤٣٢هـ ص ١٩٣

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق / أحمد محمد قاسم ط / سنة ١٩٧٦م ص ٨٤

لقد نشأ الخلاف بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة تبعاً للأسس التي بني عليها كل مذهب ، فلقد اعتمد أهل البصرة في تأسيس مذهبهم على الركائز الآتية ([1]) :

١ ــ الوثوق بمن أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة ، وخلوص عربيته من العجمة ؛ ولذا لم يأخذوا إلا عن سكان البوادي ، بل كانوا يتحرزون عنها إذا لمحوا عليها ضعفاً اعتراهم ، فكانوا يختبرونهم أحياناً قبل التقبل لما يروون عنهم .

٢ ــ الثقة برواية ما سمعوه عنهم عن طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا النفس والنفيس في نقل المرويات عن قائليها معزوة إليهم .

٣ ــ عدم الاعتداد بالشاهد الواحد ، فلابد عندهم من كثرة مسموعة تُمكن من استنباط القاعدة واطرادها ، وتجعل ما خالفها مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وهذا فيما وردت فيه شواهد كثيرة ، أما إذا لم يرد إلا الشاهد الواحد من غير نظائر تخالفه فإنه يُعَدُّ أصلاً تؤسس عليه القاعدة.

ومن هنا يتضح أن القياس على ما سمع من كلام العرب كان من أقوى أدوات البصريين كمقياس للصواب اللغوي ؛ ولهذا كان من الطبيعي

([1]) نشأة النحو للشيخ علي الطنطاوي ط / دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣م ١٣٩٣هـ ص ١٢٧

أن نرى البصريين ينقدون ما يعرض لهم من أقوال العرب ، وأن يتتبعوا ما يروى لهم ليعرفوا وجه الصواب فيه (١) .

ولقد كان أبو ا لأسود الدؤلي أول من أخذ بالقياس ونهج عليه، على ما أورد ابن سلام الجمحي في طبقاته (٢) ، ثم تقفى العلماء من بعده قَفْوَهُ ، وبلغ من ولع البصريين بالقياس أن الأخفش أجاز أن تبني على ما بنت العرب ، وعلى مثال سألتَه ، إذا قلت له : ابن لي كذا مثل كذا ، وإن لم يكن له من أمثلة العرب ؛ وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ؟ (٣) .

ولقد أخذ ابن جني برأي أستاذه أبي علي الفارسي وهو : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، كما أنه جعل الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب (٤) :

---

(١) مقياس الصواب اللغوي أسسه ومراحله ص ١١٤ ، ١١٥

(٢) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي شرحه / محمود محمد شاكر ط / مطبعة المدني بالقاهرة ج ١ ص ١٢

(٣) المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للمازني تحقيق / إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط / مصطفى البابي الحلبي ط / الأولى سنة ١٩٥٤م ١٣٧٣هـ ج ١ ص ١٨٠

(٤) الخصائص ١ / ٩٨ ، ٩٩

١ ــ المطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية الطلوبة ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيدٍ .

٢ ــ المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من يذر ويدع .

٣ ــ المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس ، وذلك نحو أخوص الرمث، واستصوبت الأمر .

٤ ــ الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ، وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف .

إذا كان هذا هو مقياس الصواب والخطأ لدى المذهب البصري ، فلقد اشتهر بين العلماء أن المذهب الكوفي يميل إلى التساهل في الأخذ والاستنباط :

١ ــ فهو لا يكاد يميز بين عربي وآخر، فكلهم حجة يستشهد بقوله.

٢ ــ وهو لا يرى أن كثرة المسموع شرط في تأسيس القاعدة ، وإنما يكفي عنده الشاهد الواحد ، وقد تتعدد القاعدة بتعدد الشواهد ، فلا شاذ عندهم ، بل كل الوارد يصح القياس عليه .

٣ ــ وهو لا يهتم بالقائل ، وإنما يكفي عنده الورود المطلق عن العرب، فكثيراً ما احتجوا بمجهول القائل .

٤ ــ ويرى أصحاب هذا المذهب أن دعوى البصريين بوضع بعض الأشعار من أناس بأعيانهم أمر قد بولغ فيه ، فليس كل ما رواه هؤلاء موضوعاً وإنما الأمر عندهم وُقْفٌ على الثقة ببعض ما روي هؤلاء

وغلبة الظن أنه صحيح ويستشهد به وتبنى القواعد عليه.

إن الكوفيين لم يدققوا تدقيق البصريين ، فأخذوا كل مسموع لهم وقاسوا عليه ، ولو سمعوا بيتاً من الشعر يخالف الأصول جعلوه أصلاً وجعلوا له باباً خاصاً ؛ ومن ثم اعتمد الكوفيون السماع كمقياس للصواب اللغوي ، وهم إذ فعلوا ذلك خلطوا بين أمرين كان من الواجب التفريق بينهما ، فقد خلطوا بين الفصحى وغيرها من اللهجات مع علمهم أن اللغات التي أخذوها عن القبائل مختلفة فيما بينها .

إن نحاة الكوفة نظروا إلى هذه اللهجات على أنها صور للغة الفصحى ، وأدى بهم إلى هذا الفهم أنه لم يقم أصلاً في أذهانهم التفريق بين مستويين في استعمال اللغة : مستوى الفصحى ، ومستوى اللهجات، وأن لكل مستوى منهما استعماله الخاص ، ويجب أن تكون له دراسته الخاصة ، ومستواه الصوابي الخاص به. (١)

وبعد عرضنا لمقياس الصواب اللغوي لدى المذهبين البصري والكوفي يطيب لنا أن نقول : إن الواجب على الباحث في اللغة أن يقف موقف الحياد الكامل في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، كذلك في مقياس الصواب اللغوي عند كل فريق ، فليس لنا أن نخطئ الكوفيين في كل ما قالوا ، وليس لنا أن نحكم بالصحة على كل ما ذهب إليه البصريون ، كما أنه يجب ألا نغفل دور الكوفيين وما بذلوه من جهد في استقراء اللغة .

---

(١) مقياس الصواب اللغوي أسسه ومراحله ص ١٤٠

وليس من الإنصاف أن يسارع علماء اللغة ونقدة الأساليب خصوصاً إلى الأخذ بالمذهب البصري جملة وتفصيلاً ، ونبذ المذهب الكوفي جملة وتفصيلاً ، فليس هذا كله خطأ ، وليس ذلك كله صواباً ، وإنما المعيار في الأخذ عندهم هو قوة الدليل ووجاهته، وسنده من العقل أو النقل ، والأمر على ما قال أبو حيان: " ولسنا متعبدين بإتباع مذهب البصريين ، بل نتبع الدليل. "[1]

هذا وتختلف نظرة النحاة إلى القياس عن نظرة رواة اللغة ، فإذا كان النحاة أميل إلى القياس في مسائلهم ، يطمئنون إليه ، ويتقبلون منهجه وطرقه ، فإن رواة اللغة كأبي عمرو ابن العلاء والأصمعي وأبي زيد كانوا يتحرجون من القياس في ألفاظ اللغة[2].

المرحلة الثالثة : مرحلة حركة تنقية اللغة .

لم يتفق أصحاب مذهب تنقية اللغة العربية حول مقياس محدد للصواب والخطأ ، فمنهم من سلك مسلكاً متشدداً بالوقوف عندما سمع ، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح ، وما عداه فهو خطأ ، فمقياس الصواب عنده هو الأفصح وما عداه لحن ، ومنهم من يرى أن من يتكلم بلهجة من لهجات العرب أو يقيس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب

([1]) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٠٢ والمعيار في التخطئة والتصويب ص ١٧٢

([2]) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٤٧

غير مخطئ ، على نحو ما قال ابن جني : " فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه."([1])

إذاً فمقياس الصواب اللغوي عند المذهب المتساهل : كل ما تكلمت به العرب وما قيس على كلام العرب فهو صواب ([2]) .

وفي مسلك المتشددين يقول أبو منصور الجواليقي : " واعتمدت الفصيح من اللغات دون غيره ، فإن ورد شيء مما منعته في بعض النوادر فمطرح لقلته ورداءته ، فقد أخبرت عن الفراء أنه قال : واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول : رأيت رجلان ، ولقلت : عن تقول ذاك ، ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز ، وما يختاره فصحاء الأمصار." ([3])

وفي مسلك المتساهلين يقول ابن هشام اللخمي : " روى الفراء عن الكسائي قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل ، وقال الخليل : لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم."([4])

([1]) الخصائص ٢ / ١٤

([2]) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٤٧

([3]) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي تحقيق د / محمود عبد العزيز عبد الفتاح ط / دار الطباعة المحمدية ط / الأولى سنة ٢٠٠٢م ١٤٢٣هـ ص ٢٢ ، ٢٣

([4]) المعيار في التخطئة والتصويب ص٤٨

ويتضح الخلاف في المقياس الصوابي عند المتشددين والمتساهلين من خلال رد ابن هشام اللخمي على الزبيدي في تخطئته لبعض الألفاظ، وسوف نعرض بشيء من التفصيل لهذا الخلاف بين الزبيدي وابن هشام اللخمي في الفصل القادم .

كذلك الخلاف بين ابن قتيبة الذي يرى أن قول الناس : فلان يتصدق، أي يسأل، غلط ، وابن السيد البطليوسي الذي يقول : إن هذا الذي قاله هو المشهور عن الأصمعي وغيره (١) .

وأمام هذه النظرة المتشددة والأخرى المتساهلة نرى ابن مكي الصقلي يميل تارة إلى التشدد ، وتارة إلى الاعتدال ، فنجده يصرح بعدم أخذه باللغات الضعيفة ، وإنما يأخذ بالأفصح والأكثر ، شأن كثير من اللغويين غيره من علماء التصويب اللغوي ؛ ولذا كان مقياسه الغالب عليه هو السماع ، فقد يلغي ما يقتضيه القياس أحياناً، ومن ذلك إنكاره (القُمَاص) بالضم وهو داء يصيب الدابة ، وقياس الأدواء أن يأتي مصدرها على (فُعال) بالضم (٢) .

---

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق / محمد الدالي ط / مؤسسة الرسالة ببيروت دون تاريخ ص ٢٥ والاقتضاب على شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي تحقيق / مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٢م ج ٢ ص ١٥

(٢) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي تحقيق / عبد العزيز مطر ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٩٥م ١٤١٥هـ ص ١٢٤

وقد يخرج عن مقياسه هذا فيجيز أن تكسر الفاء من (فعيل) فيما عينه حرف حلق، نحو: شعير ، وبعير ، استناداً إلى أن هذه لغة بني تميم [1] ، وكذلك يجيز في الأفعال الثلاثية على (فعل) بكسر العين أن تتبعها الفاء ما دامت حلقية فيقال: شهدت عليه بكذا، ولعبت ، بكسر الأول منهما . [2]

وهو في هذا ينزع إلى إجازة كلام العامة وإن لم يسمع عن العرب.[3]

وبعد أن استعرضنا مقياس الصواب اللغوي عند القدماء بمراحله الثلاثة نرى أن مقياس الصواب اللغوي لم يكن موضع اتفاق عند اللغويين القدماء ، لا عند جامعي اللغة ، ولا عند الذين وضعوا قواعدها من النحويين واللغويين ، ولا عند حركة تنقية اللغة العربية، فلم يتفقوا على الذين تؤخذ عنهم اللغة من الشعراء والرواة، ولم يتفقوا على التوسع في القياس أو تضييق نطاقه ، ولم يتفقوا على قبول ما جاءت به إحدى لهجات العرب مخالفاً للغة المشهورة، أو رفضه لمخالفته الرأي السائد للجماعة اللغوية ؛ ولهذا رأينا أكثر خلافهم ونقاشهم يدور حول الأساس الذي لم يتفقوا عليه ، ألا وهـو مقياس الصواب اللغوي . [4]

---

(1) المرجع السابق ص ٢٢٧

(2) نفســـــه

(3) أثر الحديث النبوي في التصويب اللغوي د/عبد الهادي أحمـد محمـد السلمون ط/ سنة ١٩٩٧م١٤١٧هـ ص٤٠ ، ٤١

(4) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٤٩

ثانياً : مقياس الصواب والخطأ عند المحدثين :

لقد كان للمحدثين من اللغويين ملاحظات حول مستوى الصواب والخطأ في اللغة ، فهذا الدكتور تمام حسان يقول : " المستوى الصوابي معيار لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال ، وهو كالصوغ القياسي لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين ، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد ، ويرجع إليه الأفراد عند الاحتكام في الاستعمال ، والمستوى الصوابي لا يوجد في اللغة فحسب، وإنما يوجد في كل شئون الثقافة بالمعنى الأعم . " (١)

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس عن المستوى الصوابي : " وللحكم على ما يسمى بالصواب والخطأ في اللغة يجدر بنا ألا نقول هل هذا الاستعمال مألوف معهود في اللغة؟ أو هل هو يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا ؟ بل الواجب حين نسمع قولاً ونريد الحكم عليه أن نتساءل : هل استخراج المتكلم مثل هذا القول من حافظته أو كونه هو بنفسه ، وعلى أي قول قاس هذا ؟ فالطفل ينمي لغته بالالتجاء إلى القياس ، والكبير يلجأ في كلامه إلى القياس كلما أعوزته الحاجة ولم تسعفه الحافظة . " (٢)

وعرف اللغويون الغربيون المقياس الصوابي ، فهذا أحدهم

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٦٧

(٢) من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ط / مكتبة الأنجلو المصرية ط / السادسة سنة ١٩٧٨م ص ٤١

يقول: " إن مقياس الصواب هو تعود المتكلمين على العبارة ، واستعمالهم إياها استعمالاً مطرداً ، وإن ما يصح أن يطلق عليه صواب نحوي هو ما يؤيده السلوك اللغوي لمتكلمي اللغة . " [1]

وهذا آخر يعرف الصواب اللغوي بأنه : " الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية ، التي ينتمي إليها المتكلم . " ويؤخذ من هذا ضمناً أن الخطأ هو ما يخالف هذا العرف الجماعي.[2]

وهذا آخر يقول : " إن ما يؤيده الاستعمال العام لمتكلمي لغة من اللغات هو ما يصح أن نطلق عليه اسم الصواب اللغوي . " [3]

ولا تسلم أقوال اللغويين الغربيين هذه ، فلو أخذنا بهذه الأقوال " لكانت اللغة العربية التي ندرسها الآن على صورة أخرى أحدث عهداً في التاريخ ؛ لأن هذه الظاهرة التي سميت في عصور خلت بظاهرة شيوع اللحن كانت واحدة من الموجات التي تعود فيها المتكلمون على عبارة على نحو ما ، واستعملوها استعمالاً مطرداً ، ولو أن هذه الظاهرة حظيت

---

(1) اللغة بين الفرد والمجتمع تأليف / أوتوجسبرسن ترجمة د / عبد الرحمن محمد أيوب ط / مكتبة الأنجلو المصرية دون تاريخ ص ١٢٤ والقائل هو ساسي (sayce)

(2) المرجع السابق ص ١٣٣ والقائل هو جسبرسن (jespersen)

(3) المرجع السابق ص ١٢٤ والقائل هو سويت (sweet)

بالدراسة من علماء اللغة لكانت مصادر قواعدها الآن أشعـاراً يمكن الاحتجاج بها في اللغة والنحو . "[1]

بل إننا لو أخذنا بهذه الأقوال لصح الاحتجاج بشعر المتنبي ، والبارودي ، وشوقي، وحافـظ ، وغيرهم من الشعراء على نحـو ما يفعل الغربيون مـن الاحتجاج بلغة المعاصرين من أهل الأدب بينهم.[2]

لا شك أن مثل هذا يتنافى مع ما حدده علماء اللغة العربية لزمان ومكان الاحتجاج اللغوي، وما وضعه هؤلاء العلماء لمقاييس صوابية للغة العربية .

ونقول : لولا أن عرب تلك القرون الأولى كانوا ذوي فصاحة لغوية سليقية ما جاءهم البرهان على نبوة محمد (صلى الله عليه وسلم) في صورة إعجاز لغوي سامق المستوى ، ولو جاءهم هذا البرهان في أمر خطير كهذا ، وهم ليسوا ذوي سليقة لغوية متأصلة الحس في البلاغة ، ما لفتهم ذلك إلى إثبات النبوة أي لفت.[3]

ومن هنا اختلف علماء اللغة القدامى والمحدثين حول السليقة اللغوية ، أو ما يسمى بسليقة الصواب اللغوي ، فبينما يرى اللغويون العرب القدماء أن السليقة مرتبطة بالجنس والوراثة ، فلا يمكن أن

---

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٧٢

(2) نفســـــــــــه ومقياس الصواب اللغوي أسسه ومراحله ص ٢٨١

(3) الاحتجاج بالشعر في اللغة . الواقع ودلالته د / محمد حسن حسن جبل ط / دار الفكر العربي دون تاريخ ص ٣١ ــ ٤٦

يسيطر على اللغة العربية غير العربي ، أو أن يتقنها إتقان العربي لها ، وكأن تلك السليقة تتصل اتصالاً وثيقاً برمالهم وآثارهم وأطلالهم .

بينما رأى القدماء ذلك ، رأى المحدثون أن السليقة " لا تعدو أن تكون مرحلة من مراحل إتقان اللغة ، عندها لا يكاد يشعر المتكلم بخصائص كلامه ، من حيث الأصوات ، وأبنية الألفاظ ، وتراكيب الجمل، فهو يؤدي الكلام بصورة آلية ، دون أن يكون له أي اختيار في هذه النواحي ، بل تصدر منه دون تكلف أو تعمد ..... فاللغة ملك لمن يتعلمها، لا أثر فيها للوراثة أو الجنس ، فالطفل الذي يولد من أبويين مصريين ، ثم ينشأ بعيداً عنهما في بيئة انجليزية ، يشب وينمو كالانجليز تماماً من حيث اللغة . "[1]

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن اللغويين العرب قصروا السليقة اللغوية على قوم معينين ، وقصروها على زمن معين ، وقصروها على بيئة معينة ، فنشأ في مخيلاتهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتاتورية الزمان والمكان [2] .

ونعقب على ذلك فنقول : " ليس لأحد أن يخطئ الأعراب أهل اللغة سواء بما يجري على القواعد والمقاييس تكلموا ، أم بما لا يجري عليها، لأنهم إنما يتكلمون على السليقة أو الفطرة ، على ما أقر لهم به النحاة ، فإن أصابوا في نطقهم قياساً فذلك خير ، وإن لم يصيبوا فكذلك،

([1]) فصول في فقه العربية د/ رمضان عبد التواب ط /مكتبة الخانجي بالقاهرة ط /الثانية سنة ١٩٨٠م ص ٩٥ ، ٩٦

([2]) من أسرار اللغة ص ٣٦ ، ٣٧

ولئن جاز أن نمنع قوماً بعد عصور اللغة من الجري على لغات العرب المختلفة وإلزامهم اختيار القياس إيثاراً للأشهر ، لقد كان من الغلو والشطط أن نمنع العرب أنفسهم أن ينطقوا بما جبلوا عليه ، فما كانوا يعلمون أن قوماً سيأتون من بعدهم يعلمونهم لسانهم ، ويرمونهم بالخطأ والانحراف ." (١)

وبعد عرضنا لمقياس الصواب اللغوي عند علماء اللغة القدامى والمحدثين ، نستطيع أن نصل لنتيجة مهمة ، وهي أن تحديد مقياس دقيق للحكم بالصواب أو الخطأ ينبغي أن يقوم على دعامتين :

١ ــ المحافظة على اللغة العربية .

٢ ــ مراعاة التطور الذي تخضع له اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية متطـورة مـع حراسة هذا التطور ، بحيث تظل لغتنا ــ مع تطورها ــ محافظة على طابعها المميز ، وخصائصها الأصيلة .

كما أنه لابد من استقراء الكلمات الملحونة التي جاءت في كتب اللحن ، وفي المعجمات وغيرها ، ثم تصنيف هذه الكلمات ، من النواحي الصوتية ، والنحوية ، والصرفية ، والدلالية ، ثم البحث في الأساليب العربية وكتب اللغة عن نظائر لهذه الأمثلة الملحونة ، اعترف بها

---

(١) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث د / محمد ضاري حمادي ط / دار الرشيد منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق سنة ١٩٨٠ ص ٢١١

اللغويون أو بعضهم ، ويمكن أن تقاس عليها أمثلة اللحن ما دامت تلك النظائر واردة في أية لهجة عربية . [1]

(1) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٥٠ ، ٥١

مقياس الصواب اللغوي بين ابن هشام اللخمي والزبيدي وابن مكي الصقلي

الفصل الثاني : مقياس الصواب اللغوي بين ابن هشام اللخمي والزبيدي وابن مكي الصقلي

حين ظهر الخطأ اللغوي والانحراف عن سنن العربية ، وانتشر اللحن والتحريف ، قامت في نفوس علماء اللغة رغبة صادقة في المحافظة على العربية ، ورد الناطقين بها إلى الاستعمال الصائب ، فظهرت مؤلفات عديدة في المشرق والمغرب لمعالجة هذا الانحراف عن سنن العربية ، وقد اصطلحوا على تسميته بـ (اللحن) ، وعرفت تلك المؤلفات بكتب (لحن العامة) ، فكان هناك تراث ضخم في هذا الباب . غير أن اللغويين الذين تصدوا لتثقيف الألسن وتقويم اعوجاجها لم يتفقوا على مقياس محدد للصواب اللغوي، فمنهم من سلك مسلكاً متشدداً لا يعترف إلا بالأفصح وما عداه فهو خطأ ، ومنهم من تساهل فأجاز النطق بالنادر والرديء ما دام ذلك قد ورد في لهجة من لهجات العرب (١).

ولقد كان للأندلس نصيب من محاولة إصلاح اللغة وتنقيتها من كل خطأ ولحن ، فألف أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) كتاباً سماه (لحن العامة) جمع فيه ما كان يجري على لسان معاصريه من أخطاء لغوية وبين وجه الصواب فيها ، ولقد كان مذهبه في التصويب متشدداً ، فلم يعترف إلا بالأفصح ، ولم يكتف بمحاربة الخطأ فقط ، ويتضح ذلك جلياً من خلال كتابه هذا .

---

(١) مناهج التصويب اللغوي لنعمة رحيم بحث منشور في مجلة المورد العراقية العدد الأول سنة ١٩٧٧م ١٣٩٧هـ ص ١٣

وأمام هذه النظرة المتشددة للزبيدي جاء ابن هشام اللخمي الاشبيلي فألف كتاباً سماه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) صدره برد على الزبيدي في لحن العامة ، وقد نعى على الزبيدي تشدده، وأنكر عليه وقوفه عند الأفصح ، وأجاز كثيراً مما نهى عنه ، وحظر النطق به ، ويفهم من هذا أن مذهب ابن هشام اللخمي في التصويب كان متساهلاً يرى أن ما تكلمت به العرب لا تلحن به العامة وإن قلت شواهده ، ويدلنا على ذلك قول ابن هشام اللخمي : " وما تكلمت به العرب ووقع في أشعارها وأخبارها ونقله أهل الثقة عنها لا تُلَحَّنُ به العامة وإن قلت شواهده وضعف قياسه . " (١)

وقوله أيضاً : " وما حكاه بعض أهل اللغة لا تلّحن به العامة . " (٢)

وابن هشام اللخمي رد على الزبيدي في خمس وستين مفردة ، وقد عدها الزبيدي من اللحن ، وجعلها ابن هشام من الفصيح الذي يجب أن يقبل .

ولقد أتاح رد ابن هشام اللخمي على الزُبيدي الفرصة لبروز شخصية ابن هشام اللغوية والعلمية في اختيار الأقوال ، أو ردها والاستدلال لذلك بما يراه من أدلة ومناقشة الآراء ، ونتج عن ذلك ظهور المقياس الصوابي عنده ، ولكي يتضح المقياس الصوابي عند ابن هشام

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي ط / دار الكتب العلمية ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٩٥م ١٤١٥هـ ص ١٤

(٢) المرجع السابق ص ٢٥

اللخمي وكذلك الزبيدي نعرض طائفة من الألفاظ التي ردها ابن هشام اللخمي فنذكر منها مثلاً :

١ ـ يخطئ أبو بكر الزبيدي قول العامة للكمثرى : إجّاص ، ويرى أن الإجّاص ضرب من المشمش (١) .

ويرد على ذلك ابن هشام فيقول : الإجّاص عند أهل الشام الكمثرى، ويسمون الإجّاص المشمش . فإذا كانت لغة شامية فكيف تلحن بها العامة (٢) .

٢ ـ ويقول أبو بكر الزبيدي : " ويقولون لجمع الريح أرياح ، والصواب أرواح . " (٣)

ويرد على ذلك ابن هشام اللخمي فيقول : " حكى أبو حنيفة أن لغة بني أسد أن يجمعوا الريح على أرياح على لفظ الواحد . ومثله عيد وأعياد ، وأصله الواو لأنه من عاد يعود لأنه يعود في كل سنة . وطردوا ذلك في التصغير فقالوا عُيَيد ، وكان قياسه عُوَيْداً وأعواداً كرويحة وأرواح ... وما كان لغة للعرب لا تلحن به العامة . " (٤)

---

(١) لحن العوام لأبي بكر الزبيدي تحقيق د / رمضان عبد التواب ط / المطبعة الكمالية بالقاهرة ط / الأولى سنة ١٩٦٤م ص ٢٢٨ ، ٢٢٩

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢١

(٣) لحن العوام ص ٢٥٣

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص٢١ ، ٢٢

٣ ــ ويقول أبو بكر الزبيدي أيضاً : " ويقولون امرأة أرملة ونسوة أرامل للنساء اللاتي هلك عنهن أزواجهن . والأرملة المحتاجة." (١)

ويرد على ذلك ابن هشام اللخمي فيقول : " كان ينبغي له ألا يدخل مثل هذا في لحن العامة لأنه قد قال به كثير من اللغويين ، وما حكاه بعض أهل اللغة لا تُلحن به العامة . قال ابن الأعرابي : الأرملة التي مات عنها زوجها . وهذا الذي قاله ابن الأعرابي هو المعروف الذي يستعمله الناس قديماً وحديثاً . " (٢)

٤ ــ ويقول أبو بكر الزبيدي : " ويقولون هو مُكْنَى بأبي فلان ، والصواب : مُكْنِيّ ومُكَنّي . " (٣)

ويرد ابن هشام اللخمي على ذلك فيقول : " قد حكى ثعلب عن سلمة عن الفراء أنه يقال : كَنَيْتُه وكَنَوْتُه وأكْنَيْتُه . والمفعول من أكْنَيْتُه مُكْنَي على وزن مُعطى كالذي حكاه عن العامة. وأفصح اللغات كُنِّيَ بالتشديد فهو مُكَنَّي وكُنِيَ بالتخفيف فهو مُكْنِيٌّ . وأكْنَيْتُه فهو مُكْنَى ليست بالفصيحة إلا أنها ليست بخطأ ولا يجب أن تلحن بها العامة لكونها لغة مسموعة." (٤)

---

(١) لحن العوام ص ٢٢٩

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٤، ٢٥

(٣) لحن العوام ص ٢٩٧

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٧ ، ٢٨

٥ ــ ويقول أبو بكر الزبيدي : " ويقولون لما كان ملحاً خاصة بَحْرٌ، والبحر يكون للملح والعذب . " (١)

ويرد ابن هشام اللخمي على ذلك فيقول : " هذا الذي قاله صحيح إلا أن العامة لا تُلحَّن بخلافه لقول جماعة من كبار أهل اللغة به . قال أبو عبيد عن الأموي وقد روى أيضاً عن الأصمعي : الماء البحر هو المِلْحُ ، يقال منه أبْحَرَ الماء ، أي صار مِلْحاً . " (٢)

٦ ــ ويقول أبو بكر الزبيدي : " يقولون سكرَانة يبنونها على سكران ، والصواب : سكرى وسكران مثل رَيّا وريّان . وذكر يعقوب أن قوماً من بني أسد يقولون سكرانة وذلك ضعيف وردئ . ولبني أسد لغات يرغب عنها . وقال أبو حاتم : لبني أسد في اللغة مناكير لا يؤخذ بها."(٣)

ويرد ابن هشام اللخمي على ذلك فيقول : "فإذا قالها قوم من بني أسد فكيف تُلَحَّن بها العامة ، وإن كانت لغة ضعيفة وهم قد نطقوا بها كما نطقت بعض قبائل العرب . " (٤)

---

(١) لحن العوام ص ٢٦١

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٩

(٣) لحن العوام ص ١٦٢

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٥

٧ ــ ويقول أبو بكر الزبيدي : " ومما جاء على أفعل بالألف وهم يقولونه على فَعَل قولهم: أفلح الرجل ، وأصْحَت السماء ، وأقفلت الباب ، وأغلقته ، وأقرد الرجل إذا سكت ولم ينطق . " (١)

ويرد ابن هشام اللخمي على ذلك فيقول : " أما أغْلَقتُ الباب فقد حكى ابن دريد فيه غلقتُ وهي لغة ضعيفة والأفصح في ذلك غلّقت. قال الله تعالى : { وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ }(٢) ثم أغلقت وغَلَقْتُ ، وهي وإن كانت لغة ضعيفة فلا يجب أن تلحن بها العامة وإن قَلّت وضَعُفَتْ . " (٣)

٨ ــ يقول أبو بكر الزبيدي : " ويقولون لواحد الكُلَى كَلْوة ... والصواب كُلْية ... وزعم بعض اللغويين أن أهل اليمن يقولون كُلْوَة بالواو وذلك مردود . " (٤)

ويرد ابن هشام اللخمي على ذلك فيقول : " حكى ابن دريد وغيره أن الكُلْوة لغة في الكُلْية. فكيف تُرَدُّ على من حكاها من اللغويين الثقات ؟ فلم يبق للعامة ما تَلْحَن فيه على هذه اللغة إلا فتح الكاف ؛ لأن هذه اللغة إنما أتت بضمها . " (٥)

---

(١) لحن العوام للزبيدي تحقيق د / رمضان عبد التواب ط / الخانجي / الثانية سنة ٢٠٠٠م ص ٣٣٧

(٢) سورة يوسف جزء من آية ٢٣

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٢

(٤) لحن العوام ص ٦٧

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٤

٩ ــ يقول أبو بكر الزبيدي : " ويقولون لُطِخَ الرجلُ بِشَرٍّ . والصواب أن يقال : لُطِحَ بالحاء غير المعجمة . " ثم قال بعد هذا : " وأجاز أبو علي لُطِخَ أيضاً بالخاء المعجمة والمعروف ما قدمنا."(١)

ويرد ابن هشام اللخمي على ذلك فيقول : " قد حكى اللغويون ، ابن سيده وغيره ، لَطَخْتُه بشر أَلْطَخُهُ لَطْخاً وتَلَطَّخ به إذا فعله . فإذا حكاه أهل اللغة فكيف تلحّن به العامة ويجعله غير معروف . " (٢)

١٠ ــ يقول أبو بكر الزبيدي : " ويقولون نَبْلَة لواحد النَّبْل ، وذلك خطأ؛ لأن النَّبل عند العرب جمع لا واحد له من لفظه مثل الخيل والغنم ، وواحد النبل سهم أو قدح كما أن واحد الخيل فرس . " (٣)

ويرد ابن هشام اللخمي على ذلك فيقول : " قد حكى ابن جني أن واحد النبل نبلة فلا معنى لإنكارها على العامة وإن قلت . " (٤)

وحاصل ما تقدم : أن رد ابن هشام على الزبيدي ــ في هذه النماذج التي ذكرتها وغيرها مما ورد في كتابه ــ كان يتركز على الألفاظ التي كان للعرب فيها أكثر من لغة فتخير الزبيدي أعلاها وأفصحها ، ولحن وخطأ عامة زمانه لاستعمالهم الضعيف أو غير المشهور من تلك اللغات، وكان هذا مقياس الصواب اللغوي لديه بنظرته المتشددة .

---

(١) لحن العوام ص ٢٩٢

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٤

(٣) لحن العوام ص ١٢٠

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ١٩

أما ابن هشام اللخمي فقد جاءت نظرته متساهلة ، فأجاز الأخذ باللغة القليلة والضعيفة مادامت قد وردت عن العرب ، ألا تراه يقول : " وهي وإن كانت لغة ضعيفة فلا يجب أن تُلَحَّن بها العامة لأنها من كلام العرب وإن قلت وضعفت . " ([1]) يقصد بذلك قولهم غَلَقْتُ.

ويقول أيضاً : " ومن اتَّسَعَ في كلام العرب ولغاتها لم يكد يُلحِّن أحداً؛ ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ([2]): أنحى الناس من لم يُلَحِّن أحداً . وقال الخليل ــ رحمه الله ــ : لغة العرب أكثر من أن يُلَحِّنَ متكلم . وروى الفراء أن الكسائي قال : على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل . " ([3])

ومن هنا أجاز ابن هشام اللخمي أية لغة من لغات العرب ، فلا يكاد يلحن أحداً ، وهو بذلك يوسع دائرة الصواب اللغوي .

وبين المقياس الصوابي عند الزبيدي بنظرته المتشددة وابن هشام اللخمي بنظرته المتساهلة نجد ابن مكي الصقلي يسلك في كتابه (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) مسلكاً مختلفاً، فتارة نجد المقياس الصوابي عنده

([1]) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٢

([2]) هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الكبير النحوي ، وهو من أئمة اللغة والنحو توفي سنة ١٧٧هـ (انباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٨٦م ١٤٠٦هـ ج ٢ ص ١٥٧ ، ١٥٨)

([3]) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٨

يميل إلى التشدد أحياناً ، وتارة أخرى يميل إلى الاعتدال ، ومن يتصفح كتابه يتبين له ذلك ، فهو يميل إلى التوسع في قبول ما نطقت به العامة وكان جارياً على لهجة عربية معروفة ، وهذا واضح من خلال أبواب الكتاب ، كباب (ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحهما) ، وباب (ما جاء فيه لغتان فتركوهما واستعملوا ثالثة لا تجوز) ، وباب (ما جاء فيه ثلاث لغات فتركوهن واستعملوا رابعة لا تجوز) وباب (ما جاء فيه ثلاث لغات فلم يستعملوا منهن واحدة) ، ومفهوم هذا كله إجازة ما جاءت به لهجة من اللهجات المعروفة ، وأوضح هذه الأبواب دلالة على مسلك ابن مكي في التوسع في قبول كثير مما أنكره غيره باب (ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر) (١) ، ونذكر من هذا الباب بعض الأمثلة التي تبين مسلك ابن مكي الصقلي في التوسع في الصواب اللغوي :

١ ــ ينكر ابن مكي أن قول العامة في عائشة : عيشة ليس بمنكر، إلا أنها لغة ضعيفة ، واستشهد على الجواز بما أنشده ابن دريد لرجل من دريد يخاطب عمر بن عبد الله بن معمر (٢) :

انبذْ برملةَ نَبْذَ الجَوْرَبِ الخَلِقِ ومِتْ بِعَيْشَةِ عَيْشاً غيرِ ذي رَنَقِ

---

(١) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١٦٩

(٢) جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق / رمزي منير بعلبكي ط / دار العلم للملايين ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٨٧م ج ٣ ص ١١٧٥

يعني رملة أخت طلحة الطلحات ، وعائشة بنت طلحة بنت عبيد الله.([1])

٢ ــ ويذكر كذلك أن قولهم : شِعير ، وسِعيد ، وشِهدت علي بكذا ، ولِعبت بكسر الأول ، وهذا جائز ، وكذلك كل ما كان وسطه حرف حلق مكسوراً ، فإنه يجوز أن يكسر ما قبله كقولك : بعير ورغيف ورحيم ، وهي لغة لبني تميم ، وزعم الليث أن من العرب قوماً يقولون في كل ما كان على فَعيل فِعيل ، بكسر أوله وإن لم يكن فيه حرف حلق ، فيقولون: كِثير وكِبير وجِليل وكِريم ، وما أشبه ذلك.([2])

٣ ــ يجيز ابن مكي قول العامة : (عَتَّى) في موضع (حَتَّى) وذلك لأنها لغة هذيل وثقيف ([3]) ، وهو يشير إلى اللهجة المعروفة بفحفحة هذيل ، يجعلون الحاء عيناً . ([4])

وقد يخرج ابن مكي الصقلي عن مقياسه هذا فيميل إلى التشدد، فيصرح بعدم أخذه باللغات الضعيفة ، وإنما يأخذ بالأفصح والأكثر ، ففي

([1]) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا ط / دار الكتب العلمية ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٩٠م ١٤١٠هـ ص ١٨٩

([2])المرجع السابق ص ١٨٦

([3]) المرجع السابق ص ١٨٨

([4]) ذكرها السيوطي بين اللغات الرديئة المذمومة وذلك في المزهر ١ / ٢٢٢

باب (التبديل) يخطئ قول العامة : واسيتك بمالي ، ويرى أن الصواب : آسيتك ، وهي من المواساة مهموز .

كذلك يخطئ قول العامة : واكلت فلاناً ، بمعنى : أكلت معه ، والصواب: آكلته ، وكذلك يخطئ قول العامة : واربت مواربة ، والصواب: آربت مؤاربة ، بالهمز ، وهي المخالفة.

وكذلك يخطئ قول العامة : وازيته ، أي : حازيته ، والصواب : آزيته؛ لأنه من الإزاء ، تقول : جلست بإزائه ، ولا تقول : بوزائه. (١)

وإذا كان ابن مكي الصقلي رأى ذلك فإن الأصمعي ـ وقد عرف عنه التشدد في اللغة ـ روى : أرّخت الكتاب ، وورخته ، وآخيت وواخيت.(٢)

وكذلك الأخفش حكى : آخذته بذنبه وواخذته ، وآكلته وواكلته ، وآخيته وواخيته . (٣)

وقد جرى ابن مكي في هذه الأمثلة على ما قاله ابن قتيبة في أدب الكاتب (٤) ، وذلك دون مراعاة للمذهب الذي ارتضاه في الأخذ بالمسموع عن العرب ما لم يكن في نظره رديئاً ولا شاذاً ، ألا ترى أنه

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٤٧ ، ٤٨

(٢) الأمالي لأبي علي القالي ط / دار الكتب العلمية ببيروت دون تاريخ ج ٢ ص ١٦٦

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٥٩

(٤) أدب الكاتب ص ٣٦٩

قد يلغي ما يقتضيه القياس أحياناً اعتماداً على السماع، ومن ذلك إنكاره (القُماص) بالضم وهو داء يصيب الدابة ، وقياس الأدواء أن يأتي مصدرها على (فُعال) بالضم (١) ، وكذلك أنكر على العامة قولهم : بالدابة (عُثار) بالضم مع أنه داء كذلك . (٢)

ونقول : إن ابن هشام اللخمي ــ وقد كان مقياسه الصوابي يميل إلى التوسع في قبول كل ما جاءت به لهجة عربية أو حكاه لغوي ــ استطاع أن يجد في (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) ثغرات ينفذ منها ، فقد كان ابن مكي الصقلي يميل أحياناً إلى التشدد ويأخذ بالمشهور الأفصح ويترك ما عداه ، ومن هنا رد ابن هشام عليه في اثنتين وستين مفردة أخذ ابن مكي فيها بالأفصح الأشهر ، وتعقبه ابن هشام مستدلاً للرأي المخالف بما ورد عن العرب ، وإن كان لغة قليلة أو نادرة أو ضعيفة.

ونستطيع أن نتلمس أهم سمات المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي وذلك من خلال رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي من خلال النقاط التالية :

١ ــ يرى ابن هشام اللخمي أن حكم الزبيدي على لفظة ما بأنه لم يسمعها عن العرب ليس بلازم أن تكون هذه اللفظة لم تنطق بها العرب، فما نحكم عليه بعدم السماع قد لا يكون كذلك لو وصلنا كل ما قالته

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٩٥

(٢) المرجع السابق ص ١٠١ وانظر لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١٧٥

العرب ؛ ولذا يقول أبو عمرو بن العلاء : " ما انتهى إليكم ممـا قالـت العرب إلا أقلّه ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير . " (١)

ويؤكد ما يراه ابن هشام ابن درستويه الذي يقول : " ولـيس كـل مستعمل مسموعاً مروياً . " (٢) فقد يستعمل العرب أمراً قليلاً أو كثيراً ثم لا يسمع.

ومن بطالع رد ابن هشام على الزبيدي يتضح له ذلـك ، فالزبيـدي حين يحكي عن أبي موسى الهوّاريّ أن العرب تسمي الطعام الذي يصنع عند نبات الأسنان للأطفال السِّنِّيَّة ، يقول الزبيدي : وهذا اسم ما سمعته قطُّ ، وإنما موّه بهذا .

يرد ابن هشام اللخمي فيقول : وهذا القول لا يلزم ؛ لأن الاحصـاء ممتنع، وقد يبلغ واحداً ما لا يبلغ غيره . (٣)

كذلك يذكر ابن هشام اللخمي إنكار الزبيدي تَنَدَّلْتُ واشتقاقه من النَّدَل وهو الجذب (٤) ، ثم يجيزها ابن هشام في موضع آخر فيقول: وكـذلك

---

(١) الخصائص ١ / ٣٨٧

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه تحقيق د / محمد بدوي المختون ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ٢٠٠٤م ١٤٢٥هـ ص ٩٢

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ١٧٦

(٤) المرجع السابق ص ٧٩

تقول : تَنَدَّلْتُ بالمنديل وتَمَنْدَلْتُ ([1]) ، وكأن ابن هشام حمل ذلك على عدم سماع الزبيدي لها .

من هنا يتضح لنا أن من أهم سمات المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي أنه لا تلازم بين الاستعمال والسماع عن العرب الفصحاء المحتج بقولهم ، وفي هذا النطاق نقول أيضاً : إن ما يوصف بقليل الاستعمال إنما هو كذلك بالإضافة إلى زمن معين أو مكان معين ، فما قل استعماله في هذا الحي قد يكون كثير الاستعمال في حي غيره ، وما كان معيباً النطق به هاهنا لا يكون كذلك هناك ، وإن ذلك من خصائص اللغة ومزايا لهجاتها في طرائق النطق وكيفية إحكامه، ولو لم يكن الأمر كذلك لما ظلت تلك الألفاظ تتردد في لسان قبائلها ، دائرة بين أهلها بل لماتت مع الأيام .

٢ ــ من يطلع على كلام ابن هشام اللخمي : " ومن اتسع في كلام العرب ولغاتها لم يكد يلحن أحداً " يتبين له أن من سمات المقياس الصواب عنده أن سعة الاطلاع على لغات العرب تكاد تمنع التلحين، ويدعمه في ذلك قول الأخفش الكبير : أنحى الناس من لم يلحن أحداً ، وقول الخليل : لغة العرب أكثر من أن يلحن متكلم ، وروى الفراء أن الكسائي قال : على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل. ([2])

([1]) المرجع السابق ص ١٠١

([2]) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٨

٣ ــ كذلك يتضح من خلال كلام ابن هشام اللخمي : " وما كان لغة للعرب لا تُلَحَّنُ به العامة وإن كان غيرها أفصح منها . " (١) أن من سمات المقياس الصوابي عنده أن الأفصح من اللغات لا يمنع من استعمال الفصيح ، ومن هنا ندرك أن الكلام ليس كله على درجة واحدة من الفصاحة ، فمنه الأفصح ومنه الفصيح ، كما أن منه القليل ولهجات القبائل الخاصة ، وليس معنى أن الكلمة أفصح من غيرها أن ما عداها غير فصيح ، وإنما المعنى أن الأخذ بذلك إنما هو الأخذ بالفصيح دون الأفصح ، لاسيما إذا كان هذا الفصيح منصوصاً عليه في قراءة قرآنية ، أو حديث نبوي شريف ، أو جاء على لسان شاعر من الشعراء الفصحاء، أو تلفظت به بعض القبائل العربية المعتد بفصاحتها ، ومن ثم يجب على مستعمل اللغة أن يراعي ذلك في حكمه بالتصويب اللغوي .

٤ ــ كذلك يتضح من خلال كلام ابن هشام اللخمي : " وما أجازه أهل اللغة واختلفوا فيه لا تُلَحَّن به العامة . " (٢) أن من سمات المقياس الصوابي عنده أن العامة لا تُخطأ ولا تُلحن فيما اختلف فيه اللغويون ، والمراد باختلافهم أن يرويه بعضهم عن العرب ، ولا يرويه بعضهم الآخر ؛ ولذا قال ابن هشام اللخمي : " وإنما تُلحن العامة بما لم يتكلم به عربي . " (٣) ، وقال أيضاً : " وما اختلف فيه أهل اللغة لا تغلط فيه

---

(١) المرجع السابق ص ٣١

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٦٤

(٣) المرجع السابق ص ٤١

العامة . " (١) . وفي نفس المعنى يقول أيضاً : " وما جاء فيه عن العرب لغتان فلا معنى لتلحين العامة به."(٢)

ونفهم من ذلك أن ابن هشام اللخمي لا يسمح للمتكلم إلا بما جاء عن العرب سواء أكان متفقاً عليه أم مختلفاً فيه ، وما لم يرد عن العرب لا يسمح للمتكلم به ويحكم عليه بالخطأ واللحن .

٥ ـ لقد نأى ابن هشام اللخمي بنفسه أن يتعصب لقول أو لشخص إذا جاء الشاهد بخلافه، فترك التقليد بلا سند أو حجة أو دليل ، ومن يطلع على رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي يتبين له ذلك ، فالزبيدي حين يقول : ويقولون اللهم صل على محمد وآله . والصواب : اللهم صل على محمد وآل محمد .

يرد ابن هشام اللخمي فيقول : هذا الذي ذكر هو مذهب الكسائي ، وهو أول من قاله فاتبعه هو وأبو جعفر النحاس على رأيه ، وليس بصحيح لأنه لا قياس له يعضده ولا سماع يؤيده ؛ لأن إضافة آل إلى المضمر قد وردت به عن العرب الأخبار ونطقت به الأشعار.(٣)

والزبيدي حين يقول : ويقولون : وهبت فلاناً مالاً ... والصواب : وهبتُ لفلان مالاً . يرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : هذا الذي ذكر

---

(١) المرجع السابق ص ٥٩

(٢) المرجع السابق ص ١٩

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ١١

هو قول سيبويه وحكى السيرافي عن أبي عمرو أنه سمع أعرابياً يقول لآخر : اطلق معي أهبك نَبْلاً . فقول العامة على هذا ليس بلحن . ([1])

وابن مكي الصقلي حين يقول : ويقولون للصَّحفَة الصغيرة : سُكُرُّجة . والصواب : سُكُرَّجة ، بفتح الراء .

يرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : بل الصواب : سُكُرُّجة ، بضم الراء، وهي فُعُلَّلة ، وليس في الكلام فُعَلَّلة ، بالفتح ، وإنما اتبع في ذلك ابن قتيبة ، وكذا وقعت في كتابه بفتح الراء ، والصحيح بالضم. ([2])

وابن مكي الصقلي حين يقول : ويقولون الزُّمُرُّدُ ، والصواب : زُمُرَّدٌ، بالذال معجمة وفتح الراء وقد تضم .

يرد ابن هشام اللخمي ويقول : بل الصواب زُمُرُّدٌ ،بضم الراء ، قال سيبويه ــ رحمه الله ــ في الأبنية : ويكون على مثل فُعُلٌّ وهو قليل ، قالوا الزُّمُرُّدُ . ويقول ابن هشام : فإذا فتحت الراء خرجت عن الأبنية.وإنما اتبع فيه ابن قتيبة وكذا وقع في كتابه بفتح الراء.([3])

٦ ــ على الرغم من أن ابن هشام اللخمي رد على الزبيدي وابن مكي الصقلي ردوداً يرجع أكثرها إلى اختلاف المقياس الصوابي أكثر مما يرجع إلى خطئهما في اللغة ، إلا أنه نقل عنهما وهذا يدل على ثقته فيهما واعترافه بفضلهما ، بل يدل على أن الخلاف بينهم جميعاً هو

([1]) المرجع السابق ص ٤٠

([2]) المرجع السابق ص ٦١

([3]) المرجع السابق ص ٥٩

خلاف في المقياس الصوابي ، ومن يطلع على رد ابن هشام لهما يتبين له ذلك ، فالزبيدي حين يقول : ويقولون للقُضُب التي يتخذ الملوك منها المخاصر ويعمل منها الأطباق خَيْزَران ... والصواب : خَيْزُران بالضم.

يرد ابن هشام اللخمي عليه ويقول : حكى ابن مكي في كتابه المسمى بتثقيف اللسان وتلقيح الجنان إنه يقال : خَيْزَران ، بفتح الزاي . قال : والضم أكثر . يقول ابن هشام : فعلى هذا القول لا يكون في كلام العامة لحن . (١)

فابن هشام اللخمي ينقل عن ابن مكي الصقلي في رده على الزبيدي؛ وذلك لأن ابن مكي الصقلي كان يميل تارة إلى التوسع فيما ورد من اللهجات العربية ، فكان يأخذ باللهجة العربية المعروفة المشهورة ، ومن ثم سلك مسلك التوسع في الصواب اللغوي ، وهو بهذا يتفق مع مقياس ابن هشام اللخمي الصوابي ، بخلاف الزبيدي الذي سلك المسلك المتشدد دائماً وعدم الاعتراف إلا بالأفصح من اللغات .

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٦ ، ٣٧

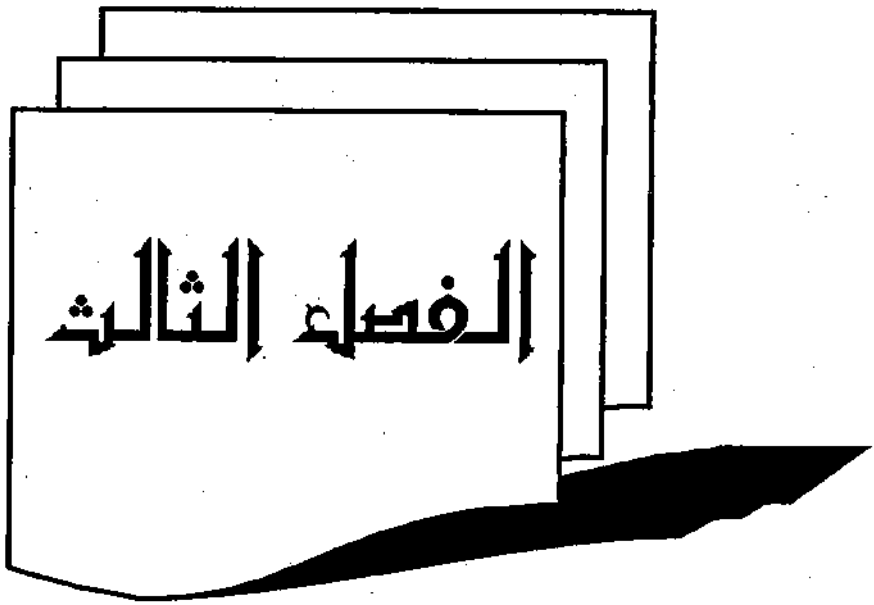

أدوات المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي من خلال رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي

الفصل الثالث : أدوات المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي من خلال رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي

لم تكن مسألة تصويب اللفظ أو تخطئته عند ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي عشوائية ، بل وضعت مقاييس يحكم من خلالها على صحة هذه اللفظة أو تلك ، ونستطيع أن نقول : إن هذه المقاييس استمدت " من كلام العرب الفصيح بعد جمعه واستقرائه ، وأصبحت مرجعاً تبصر الناس بالاستعمال اللغوي السليم ، وتقيهم الوقوع في الخطأ ، والمخالفات اللغوية." (١)

وللمقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي أدوات رئيسة ، ولقد اجتمع لدي من خلال مطالعتي لرد ابن هشام اللخمي على الزبيدي وابن مكي الصقلي أدوات أربعة وهي:

١ ـ السماع :

يطلق السماع في اصطلاح علماء العربية ويريدون به خلاف القياس، وهو ما يسمع عن العرب فيستعمل ولا يقاس . يقال : هذا سماعي نسبة إلى السماع .

---

(١) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري د / نعمة رحيم العزاوي ط / منشورات وزارة الثقافة والفنون بالعراق سنة ١٩٧٨م ص ١٥٣

وعرفه ابن الأنباري فقال : " هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة . " (١)

وعرفه السيوطي بتعريف أوضح فقال : " السماع وأعني به : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم) وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمانه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً وشعراً ، عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت . " (٢)

ومن خلال كلام السيوطي نستنبط مصادر السماع وهي : القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب شعراً ونثراً، كما نستطيع أن نتلمس استخدام ابن هشام اللخمي هذه المصادر كأداة لمقياسه الصوابي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي .

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري ضمن كتاب رسالتان لابن الأنباري . الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو . مقدمة وتحقيق / سعيد الأفغاني ط / مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧م ١٣٧٧هـ ص ٨١

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ط / دار المعرفة الجامعية سنة ٢٠٠٦م ١٤٢٦هـ ص ٧٤

أ : القرآن الكريم وقراءاته :

مما لا شك فيه أن القرآن الكريم أفصح من كل كلام ، وهو ـــ بقراءاته الثابتة كلها ـ سيد الحجج ؛ إذ القراءة سنة متبعة ، لا يصح ردها ولو خالفت القياس اللغوي . ([1])

يقول السيوطي : " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ([2]) ، أو آحاداً ([3]) ،أم شاذاً([4])، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً ؛ بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يُحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه ، نحو استحوذ . " ([5])

من هنا ندرك أن المعتدَّ به في القراءة هو صحة السند ([6]) ، سواء اطردت عربيتها قياساً أم شذت عن هذا القياس ، ولا يقصد من قول

([1]) المعيار في التخطئة والتصويب ص ٦٢

([2]) المتواتر هو : كل ما قرأ به كل من السبعة ، أو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه . وغالب القراءات كذلك .

([3]) الآحاد : ما روي عن بعض السبعة ، ولم يتواتر ، أو ما صح سنده وخالف الرسم والعربية ، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور .

([4]) الشاذ : ما لم يصح سنده .

([5]) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٧٥ ، ٧٦

([6]) وضع أئمة القراءات ضوابط للقراءات تنحصر فيما يلي : ١ ـ موافقة القراءة لوجه من وجوه العربية ، ٢ ـ صحة سندها لرسول الله (صلى =

بعض العلماء : إن القرآن قد يخرج على غير الغالب ، أنه غير فصيح ، وإنما يقصد به أنه مخالف للقاعدة والقياس ، مع الإقرار بفصاحته ؛ لصدور مثله عن العربي الخالص الذي نزل القرآن بلغته ، فإن في لغة القرآن القياسي المطرد ، ومنها الشاذ غير المطرد ، والشذوذ عند النحاة يراد به الخروج عن القاعدة المطردة في نظائره في كلام من يملك اللغة ــ وهو العربي الخالص ــ وذلك لا يخل بفصاحة الشاذ ؛ إذ هو مثل

الله عليه وسلم) ، ٣ ــ موافقتها لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً (الاتقان في علوم القرآن للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤م ج ١ ص ٢٥٨)

وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري فقال : " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ، ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف (النشر في القراءات العشر لابن الجزري ط / دار الكتب العلمية ببيروت دون تاريخ ج ١ ص ٩)

القياسي في أن كليهما صدر عن العربي المحتج بلغته؛ ولذا قرر العلماء صراحة أن السماع مقدم على القياس إذا تعارضا . ([1])

يقول ابن جني في خصائصه : " إذا تعارضا ــ السماع والقياس ــ نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تَقِسْه في غيره، وذلك نحو قوله تعالى : {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} ([2]) فهذا ليس بقياس لكنه لابد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ؛ ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم، ولا في استباع : استبيع . " ([3])

وإذا ما نظرنا إلى رد ابن هشام اللخمي على الزبيدي وابن مكي الصقلي لرأينا أن ابن هشام اعتمد على القرآن الكريم وقراءاته كأداة لمقياسه الصوابي ، ومن الأمثلة على ذلك :

١ ــ يقول ابن مكي الصقلي : " ويقولون ثياب جُدَدٌ بفتح الدال ، والصواب : جُدُدٌ كما تقول العامة . " ([4])

ويرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : " قد أجاز المبرد وغيره في كل ما جمع من المضاعف على فُعَل الضم والفتح لثقل التضعيف فأجاز أن يقال: جُدَدٌ وجُدُدٌ وسُرَرٌ وسُرُرٌ .

([1]) المعيار في التخطئة والتصويب ص ٨٣ ، ٨٤

([2]) سورة المجادلة جزء من آية ١٩

([3]) الخصائص ١ / ١١٨

([4]) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢٠١

واستند ابن هشام على صحة ذلك بقراءة بعض القراء : {عَلَى سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ } (١) . (٢)

٢ ــ يقول ابن مكي الصقلي : " ويقولون : واسيتك بمالي ، وواكلت فلاناً ، ووازيته ، وواجرت دابتي ، وواخذته بذنبه ، وواتيته على ما يريد ، والصواب : آسيتك بمالي ، وآكلت فلاناً ، ووازيته إذا جلست بإزائه ، وآجرت دابتي ، وآخذته بذنبه ، وآتيتك على ما تريد."(٣)

ويرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : " هذا الذي قاله هو القياس وقد جاء بالواو . حكى الأخفش آخذته بذنبه وواخذته .

واستند ابن هشام على جواز مجيئه بالواو بقراءة ورش {لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ}(٤) . (١)

---

(١) سورة الواقعة آية ١٥ ولقد قرأ الجمهور (على سُرُر) بضم الراء ، وزيد بن علي وأبو السمال بفتحها، وهي لغة لبعض بني تميم وكلب ، يفتحون عين فعل جمع فعيل المضعف نحو سرير (البحر المحيط لأبي حيان تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ط/ دار الكتب العلمية ببيروت ط/ الأولى سنة ١٩٩٣م ١٤١٣هـ ج ٨ ص ٢٠٥)

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٥٥

(٣) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٤٧

(٤) سورة البقرة جزء من آية ٢٢٥ ، وقد قرأ ورش وأبو جعفر (يُوَاخذكم) بإبدال الهمزة واواً مفتوحة وهي لغة اليمن ، وقرأ الجماعة بتحقيق الهمزة (معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ط / دار سعد =

٣ ــ يقول الزبيدي في بيت عثمان بن عفان :

فلو لي قلوبُ العالمين بأسْرِها لَمَا مَلأتْ لي منهُ مَعْتبَةً قَلْبَا

هكذا قال : " فلو لي قلوبٌ" وأنا أستريب به لأن لو لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً إلا مع إن . (٢)

ويرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : " وكذلك لو في البيت وليها الفعل مضمراً وارتفاع الاسم الذي بعدها به .

ويستند ابن هشام على ذلك بقوله تعالى : {قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي} (٣) فأنتم فاعل بفعل مضمر دل عليه تملكون .

وينتهي ابن هشام من هذه المسألة بقوله : وتقدير الفعل لو كانت لي، أو خلقت لي،أو استقرت لي أو ما شاكل هذا مما يدل عليه سياق الكلام.(٤)

وبعد عرضنا لهذه النماذج نقف على الملحوظات التالية :

١ ــ لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته ، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً ، وتدوينها وضبطها

الدين بدمشق ط / الأولى سنة ٢٠٠٢م ١٤٢٢هـ ج ١ ص ٣١٠ ، ٣١١)

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٥٩

(٢) لحن العوام ص ١٢٧

(٣) سورة الإسراء جزء من آية١٠٠

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٨

بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين ، عن الصحابة ، عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم . ([1])

ولئن منع القراء القراءة في التلاوة بالقراءة الشاذة فإنه يحتج بها في اللغة والنحو ، فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذها ، فهذه القراءات جميعها أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن ، ولئن كان القراء أسقطوا القراءة بالقراءة الشاذة لعدم وثوقهم أنها قراءة النبي نفسه ، فعلى علماء اللغة والنحو أن يعضوا عليها بالنواجذ إذ كان رواتها الأعلون عرباً فصحاء سليمة سلائقهم، تبنى على أقوالهم قواعد العربية.([2])

وإذا كان الأفضل الأخذ بالقراءة الأفصح ، وقد قرأ بها الجمهور ، فليس لنا أن نحكم على غيرها باللحن وقد قرئ بها أيضاً؛ لأن ما كان لغة للعرب لا تُلحن بها العامة وإن كان غيرها أفصح منها ، وهذا مذهب ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي ، فلقد قال : " أما عَجَزَت فالأفصح فتح الجيم وبذلك قرأ الجماعة ، وعَجِزَ بكسر الجيم

([1]) في أصول النحو لسعيد الأفغاني ط / مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية سنة ١٩٩٤م ١٤١٤هـ ص ٢٨

([2]) في أصول النحو ص ٢٩

لغة وقد قرئ بها (١) . وما كان لغة للعرب لا تُلحن بها العامة وإن كان غيرها أفصح منها." (٢)

وعلى الرغم من أن (عَجِزت) بكسر الجيم لغة شاذة إلا إن ابن هشام اللخمي لم يُلحن بها العامة ، واستند عليها في رده على الزبيدي الذي لحن العامة في قولها (عَجِزت) بكسر الجيم .

يقول النحاس : " وقرأ الحسن (أعجزت) بكسر الجيم ، وهذه لغة شاذة إنما يقال : عجزت المرأة إذا عظمت عجيزتها ، وعجزت عن الشيء أعجز عجزاً ومعجزة ومَعْجِزَة . " (٣)

٢ ــ الاعتماد في كتاب سيبويه يكاد يكون كاملاً على الشعر العربي القديم ، والتغافل النسبي عن آيات القرآن الكريم ، فلم تزد عن أربعمائة آية إلا قليلاً ، وقد سيق معظم هذه الآيات بعد الاستشهاد بالشعر ، على سبيل التقرير والتوكيد ، وقد علل أحد المحدثين ذلك بإبعاد القرآن الكريم

---

(١) في قوله تعالى : { أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـذَا الْغُرَابِ} سورة المائدة جزء من آية ٣١ وقراءة الجمهور (أعجزت) بفتح الجيم . قال السمين: وهي اللغة الفصيحة ، وقرأ ابن مسعود والحسن والفياض وطلحة بن سليمان والحسن بن عمارة وأبو واقد ونبيح والجراح ونصير عن الكسائي وابن بكار عن ابن عامر (أعجزت) بكسر الجيم ، وهي لغة شاذة (معجم القراءات ٢ / ٢٦١)

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣١

(٣) إعراب القرآن للنحاس ط / دار المعرفة بلبنان ط / الثانية سنة ٢٠٠٨م ١٤٢٩هـ ص ٢٣١.

عن مثل ما يُعَرَّض له كلام البشر من التأويل والتخريج على أوجه مختلفة . " (١)

إذا كان هذا ما حدث في الكتاب لسيبويه ، فإن ابن هشام اللخمي قد اعتمد في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي على الشعر كأداة لمقياسه الصوابي أكثر من الآيات القرآنية ، فالقراءات التي استند إليها في تصويباته قليلة بالنسبة إلى الشعر .

٣ ــ يرى ابن هشام اللخمي أن (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً إلا مع إن ، ففي قوله تعالى : {قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي} (٢) (أنتم) فاعل بفعل مضمر دل عليه تملكون ، فـ (لو) وليها الفعل مضمراً ، إلى هذا الرأي ذهب بعض العلماء ، فلقد قال المبرد : " (لو) لا تقع إلا على فعل ، فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر ، وذلك كقوله عز وجل : {قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي} إنما (أنتم) رفع بفعل يفسره ما بعده. " (٣)

وفي الدر المصون : " ذهب الزمخشري والحوفي وابن عطية وأبو البقاء ومكي أن المسألة من باب الاشتغال ، فـ (أنتم) مرفوع بفعل مقدر يفسره هذا الظاهر ؛ لأن (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً .....

---

(١) المعيار في التخطئة والتصويب ص ٧٨ ، ٧٩

(٢) سورة الإسراء جزء من أية ١٠٠

(٣) المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٩٤م ١٤١٤هـ ج ٣ ص ٧٧

والأصل : لو تملكون ، فحذف الفعل لدلالة ما بعده عليه فانفصل الضمير وهو الواو ؛ إذ لا يمكن بقاؤه متصلاً بعد حذف رافعه . " (١)

وفي ارتشاف الضرب : " وذهب أبو الحسن علي بن فَضَّال المجاشعي إلى أنه يجوز أن يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً ومنه ظاهر قوله تعالى : {قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي} حذف الفعل فانفصل الضمير . " (٢)

إذا كان هذا رأي بعض العلماء في (لو) وقال به ابن هشام اللخمي، فإن مذهب البصريين في (لو) أنه لا يليها إلا الفعل ظاهراً، ولا يجوز عندهم أن يليها الفعل مضمراً مفسراً إلا في ضرورة أو ندور (٣)، ويمكن أن يحمل رد ابن هشام اللخمي على الزبيدي في بيت الشعر على الضرورة الشعرية وهو مذهب البصريين في (لو) ، وهذا بخلاف التقدير في الآية .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ط/ دار العلم بدمشق سنة ١٩٨٦م ١٤٠٦هـ ج ٧ ص ٤١٦ ، ٤١٧

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د / رجب عثمان محمد ط / مكتبة الخانجي ج ٤ ص ١٨٩٩

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧ / ٤١٨

وزعم ابن مالك أنه يجيء بعد (لو) جملة اسمية من مبتدأ وخبر وهو نحو قوله (١) :

لو بغير الماء حلقي شَرِق كُنتُ كالغصَّان بالماء اعتصاري

وهو مذهب الكوفيين . (٢)

ب : الحديث النبوي الشريف :

لقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث الشريف سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب؛ إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي ، ولا أروع تأثيراً ولا أفعل في النفس ولا أصح لفظاً ولا أقوم معنى ؛ ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة ، انصرافاً استغرق جهودهم ، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية (٣) ، ومن هنا توفر لدى ابن هشام اللخمي من الأشعار ما يكفي ليكون أداة لمقياسه الصوابي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي ، ولم يتوفر لديه من الأحاديث النبوية ما يجعل ليكون أداة لمقياسه الصوابي اللهم إلا القليل

---

(١) هو عدي بن زيد ينظر ديوان عدي بن زيد تحقيق / محمد جبار المعيبد ط / وزارة الثقافة والإرشاد ببغداد سنة ١٩٦٥م ١٣٨٥هـ ص٩٣

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤ / ١٨٩٩ ، ١٩٠٠

(٣) في أصول النحو ص ٤٦

جداً ، فلم يستخدم الحديث النبوي الشريف ليدعم رأيه في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي بقدر ما استخدم كلام العرب الفصحاء ، ولعل السبب في ذلك هو عدم مجيء اللفظ المراد في الحديث النبوي الشريف بقدر ما جاء في الأشعار وعلى لسان العرب الفصحاء ، ومن النماذج القليلة التي وردت في رد ابن هشام اللخمي على الزبيدي وابن مكي الصقلي ما يلي :

يقول ابن مكي الصقلي في باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره : " اللبن يجعلونه لبنات آدم كالبهائم فيقولون : تداويت بلبن النساء ، وشبع الصبي من لبن أمه ،وذلك غلط إنما يقال : لبن الشاة ولبان المرأة." (١)

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : رُوي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في لبن الفحل أنه يُحرم . كذا رواه الفقهاء . وتفسيره : الرجل تكون له المرأة وهي مرضع بلبنه فكل من أرضعته بذلك اللبن فهو ابن زوجها مُحرَّمون عليه وعلى ولده من تلك المرأة وغيرها لأنه أبوهم جميعاً .

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٧٦

وينتهي ابن هشام من هذه المسألة فيقول : والصحيح في هـذا أن يقال : إن اللبان للمرأة خاصة ، واللبن لكل شيء للمرأة وغيرها . ([1])

وقد اتخذ ابن هشام من رود اللبن في الحديث للمرأة كأداة لمقياسه الصوابي في رده على ابن مكي الصقلي .

وحين يقول ابن مكي الصقلي : " وينشدون قول ابن أبي ربيعة ([2]):

فلم ارَ كالتجمير منظر ناظر ولا كليالي الحج أفلتن ذا هوى .

يقولون : أفلتن بالفاء وذلك تصحيف إنما هو بالقاف من القَلت وهو الهلاك . " ([3])

يرد ابن هشام عليه فيقول : " ليس أفلتن بتصحيف كما ظـن وقـد روي أفلتن بالفاء واللام وأفْتَنَّ بالفاء والتاء ، فمن روى بالفاء والـلام فمعناه الهلاك كرواية القاف واللام ومنه الحديث (إن أمـي افْتُلتـت) أي ماتت فجأة. " ([4])

([1]) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٥٢ ، ٥٣ والحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق / محمود محمد الطناحي ط / المكتبة الإسلامية دون تاريخ ج ٤ ص ٢٢٧

([2]) ديوان عمر بن أبي ربيعة ط / المطبعة الوطنية ببيروت سنة ١٩٣٤م ١٣٥٣هـ ص ٢١ وفيه (أفلتن) بدل (أقلتن)

([3]) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٤٥

([4]) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٤٨ والحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣ / ٤٦٧

فاتخذ ابن هشام اللخمي من رود اللفظة في الحديث كأداة لمقياسه الصوابي للدلالة على صحة ما تلفظت به العامة .

ج : الشعر العربي :

قسم العلماء الشعر العربي من حيث الاحتجاج به على طبقات أربع وقد سبق الحديث عنها ، ونستطيع أن نستنبط نظرة ابن هشام اللخمي إلى الشعر العربي من حيث الاحتجاج به واستخدامه كأداة لمقياسه الصوابي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي من خلال النقاط التالية:

١ ـ احتج ابن هشام اللخمي بشعر عربي أجمع العلماء على الاحتجاج والاستشهاد به ، واستخدمه ابن هشام كأداة لمقياسه الصوابي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي ،ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

أ ـ يقول الزبيدي : ومما جاء على أفعل بالألف وهم يقولونه على فَعَل....وآذيت الرجل (١) .

يرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : وأما آذيت الرجل فيقال فيه أَذِيَ الرجل يَأْذَى إذا تأذّى فهو غير معدّى.قال امرؤ القيس (٢):

وإذا أذيتُ ببلْدةٍ ودّعتُها ... بل لا أقيمُ بغير دار مقام .

---

(١) لحن العوام ص ٣٣٧

(٢) ديوان امرئ القيس شرح / عبد الرحمن المصطاوي ط / دار المعرفة ببيروت ط / الثانية سنة ٢٠٠٤م ١٤٢٥هـ ص ١٥٣ وفيه (ولا أقيم) بدل من (لا أقيم)

كذا وقعت الرواية أذيتُ بفتح الهمزة على ما ذكرنا ، ثم يعدّى بالهمزة فيقال : آذيته ، كما تقول : وقرت الدابة وأوقرتها . (١)

ب ــ يقول الزبيدي : ويقولون للذي يلاط به البيت أيضاً جِيرٌ ... والصواب جَيّار على مثال فَعّال ، وهو الصاروخ أيضاً . (٢)

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : هذا الذي ذكر هو المشهور ، وقد وقع الجير في شعر الأعشى وهو ميمون بن قيس . قال (٣) :

فَأَضْحَتْ كَبُنْيَانِ التِّهَامِيِّ شَادَهُ بِجِيرٍ وجَيَّارٍ وكَلْسٍ وقَرْمَدِ (٤)

فثبت بهذا أنهما لغتان . (٥)

ج ــ يقول ابن مكي الصقلي في باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره : من ذلك اللبن يجعلونه لبنات آدم كالبهائم فيقولون : بلبن النساء، وشبع الصبي من لبن أمه . وذلك غلط. إنما يقال لبن الشاة ولبان المرأة. (٦)

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٢

(٢) لحن العوام ص ١٧٦

(٣) ديوان الأعشى شرح وتعليق د/محمد حسين ط/مكتبة الآداب د . ت ص١٨٩ وفيه : (بطين) بدل (بجير) .

(٤) معنى الكلس : الحجارة ، ومعنى القرمد : الآجر وهو معرب .

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٤٣

(٦) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٧٦

ويرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : والصحيح في هذا أن يقال إن اللبان للمرأة خاصة كما قال الأعشى (١) :

رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ .

واللبن لكل شيء للمرأة وغيرها . (٢)

٢ ــ احتج ابن هشام اللخمي بشعر المولدين واستخدمه كأداة لمقياسه الصوابي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي ، ولقد علل ابن هشام لاحتجاجه بشعرهم ، ومن الأمثلة على ذلك :

أ ــ يقول ابن هشام اللخمي : وقد قال أبو الطيب (المتنبي) وإن لم يكن حجة في اللغة (٣) :

واللهُ يُنْعِدُ كُلَّ يومٍ جَدَّهُ ويزيدُ من أعدائه في آله

وأبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة فإن في بيته هذا حجة من جهة أخرى ؛ وذلك أن الناس عُنُوا بانتقاد شعره ، وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالويه وابن جني وغيرهما، وما رأيت أحداً منهم أنكر عليه إضافة آل إلى المضمر، وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء لا أعلم لأحد منهم اعتراضاً في هذا

---

(١) ديوان الأعشى ص ٢٢٥ ومعنى بأسحم داج : يحتمل أن يكون المقصود هو الليل ، أو هو حلمة الثدي ويقصد الثدي الذي رضعا منه ، ومعنى عوض : أي أبد الدهر مبني على الضم مثل قط .

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٥٣

(٣) ديوان المتنبي ط / دار بيروت سنة ١٩٨٣م ١٤٠٣هـ ص ٢٨٦

البيت قدل هذا على أن هذا لم يكن له أصل عندهم فلذلك لم يتكلموا فيه.([1])

ب ــ يقول ابن هشام اللخمي : هذا الذي ذكره ــ يقصد الزبيدي وإنكاره أن يقال : أَقْرِئ فلاناً السلام ، والصواب عنده : إِقْرَأ عليه السلام ــ قد أجازه أبو الحسن الأخفش وهو من أئمة النحويين واللغويين وقد أجازه أيضاً غيره . وبيت حبيب أيضاً يشهد لذلك وهو ممن يحتج بشعره لعلمه، وقد احتج ببيت من شعره أبو علي الفارسي في الإيضاح وإن كان ذلك لعلة. قال حبيب ([2]) :

أقرِ السَّلامَ مُعَرِّفاً ومُعَصِّباً من خالدِ المعروف والهَيْجاءِ

ولم يك حبيب ممن يغلط في هذا القدر لأنه كان من أهل الرواية لأشعار العرب وكلامها.([3])

ج ــ يقول ابن هشام اللخمي : وأبو العلاء وإن كان لا يحتج بشعره فإنه يحتج بعلمه ؛ لأنه كان إماماً في اللغة نهاية في الثقة وقلَّ أن يَخْفَى

([1]) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ١٣ ، ١٤

([2]) شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي ط / دار الكتاب العربي ببيروت ط / الثانية سنة ١٩٩٤م ١٤١٤هـ ج ١ ص ١٦ وفيه : (أقري) بدل (أقْرِ) .

([3]) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٩

عليه هذا القدر ، وقد شرح شعره الأستاذ أبو محمد بن السيد، وكان مقدماً في الأعيان معدوداً من جملة أهل هذا الشأن. (١)

د ــ وقول ابن هشام اللخمي : وكذلك تقول : افتريت الفَرْوَ إذا لبسته وتَفَرْوَيْتُهُ . قال بعض الظرفاء وإن لم يكن حجة ولكن ذكرنا شعره لظرفه(٢) :

لو تَفَرْوَيْتَ في كِساءِ الكِساني ... أو تَفَرْوَيْتَ فَرْوَةَ الفَرّاءِ

لم تكنْ في مسائلِ النحوِ إلا ... مثلَ أعمى يمشي بغير وكاء.(٣)

هـ ــ ويقول ابن هشام اللخمي : وقال بعض ظرفاء أهل الأندلس وأدبائهم في تقمصت القميص وإن لم يكن قوله حجة ولكن ذكرناه لإحسانه (٤) :

---

(١) المرجع السابق ص ١٨٠

(٢) ديوان ابن الرومي شرح الأستاذ / أحمد حسن بسج ط / دار الكتب العلمية ببيروت ط / الثالثة سنة ٢٠٠٢م ١٤٢٣هـ ج ١ ص ٥٣ والبيت الثاني غير موجود بالديوان

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ١٠٠

(٤) الأبيات لمحمد بن أحمد بن إسحاق بن طاهر يخاطب أبا أحمد بن عبد الله عند قتله القادر بالله يحي بن ذي النون (بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي تحقيق إبراهيم الابياري ط / دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت ط / الأولى سنة =

أيها الأخيفُ مَهْلاً ... فلقد جئتَ عَويصاً

إذ قتلت الملكَ يَحْيي ... وتقمَّصْتَ القميصا

رُبَّ يومٍ فيه أُجزى ... لم تَجِدْ عنه محيصا . (١)

و ــ ويقول ابن هشام اللخمي : وقال المتنبي ، وإن لم حجة ولكن ذكرناه تملحاً به (٢) :

أرى مُرْهَفاً مُدهتَ الصَّيقلينَ ... وبَابَةَ كل علام عَتَا . (٣)

ونقول : إن اعتماد ابن هشام اللخمي على علم الشاعر وأثر هذا العلم في عصمة صاحبه من الخطأ في لغة العرب يكشف لنا عن تطور المقياس الصوابي على يد ابن هشام اللخمي ، فبعد أن كان الشاعر الذي يُحتج بشعره هو العالم ذو القدم الراسخة في العربية بالسليقة ، صار عند ابن هشام اللخمي العالم ذو القدم الراسخة في العربية بالتعلم لا بالسليقة ، وقد استخدم ابن هشام اللخمي شعره لإثبات الصحة اللغوية .

١٩٨٩م ١٤١٠هـ ج ١ ص ٧٤) ومعنى الأخيف : الذي إحدى عينيه زرقاء والأخرى سوداء كحلاء .

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ١٠١

(٢) ديوان المتنبي ص ٢١٣ ومعنى المرهف : المرقق ، الصيقلين : الذين يجلون السيوف ، بابة الرجل : ما يصلح له أي هذا السيف يصلح لكل عات .

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ١٤٦

٣ ــ رفض ابن هشام اللخمي الاحتجاج بشعر بعض المولدين ، ولعل السبب في ذلك هو عدم توفر العلة الداعية إلى الاحتجاج بشعره كتوفرها عند بعض المولدين الذين احتج بشعرهم ، ومن الأمثلة على ذلك:

يقول الزبيدي : والزرافة :الجماعة من الناس وغيرهم . قال محمد بن مناذر (١) :

وَتَرى خَلْفَه زَرافاتِ خيلٍ جافلاتٍ تعْدو بِمِثْلِ الأسود . (٢)

ويرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : هذا البيت لا حجة فيه لأن صاحبه مولد وليس ممن يحتج بشعره . (٣)

٢ ــ القياس :

يُعد القياس بمثابة المكيال أو الميزان الذي يبين لنا الصحيح من الزائف ، وما يقبل وما يرفض ، فهو الأساس الذي يبنى عليه كل ما نستنبطه من قواعد في اللغة ، أو صيغ في كلماتها ، أو دلالات في بعض ألفاظها . (٤)

---

(١) الكامل للمبرد تحقيق د / أحمد محمد الدالي ط / مؤسسة الرسالة ط / الثالثة سنة ١٩٩٧م ١٤١٨هـ ج ٣ ص ١٤٢٩

(٢) لحن العوام ص ١٨٦

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٥

(٤) من أسرار اللغة ص ٨

والقياس في اللغة : التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً : قدرته ، ومنه المقياس ، أي المقدار . ([1])

ولعل أسهل تعريف للقياس في الاصطلاح ما ذكره عباس حسن بأنه: " محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ، في صوغ أصول المادة وفروعها ، وضبط الحروف وترتيب الكلمات ، وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة....."."([2])

وعلى الرغم من سهولة هذا التعريف ، وهو تعريف جامع لمسائل الفصحى من لغة ونحو وصرف ، إلا إننا نستطيع أن نتناول القياس من وجهين :

الوجه الأول : القياس الاستعمالي :

وفي هذا الوجه يقول ابن الأنباري : القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، ويريد بغير المنقول كلامنا المستحدث الذي نحاكي به كلام العرب ، ويريد بالمنقول الكلام العربي الفصيح ، كأن تقول : صِحافة وطِباعة على مثال قول العرب : تجارة وزراعة ، وكأن تقول : ثلاجة وعصّارة على مثال قولهم : قداحة وبرّادة ....الخ وإن لم يكن هذا أو ذاك منقولاً عنهم ، وذلك لأنه كما يقول ابن الأنباري: لما كان

([1]) لمع الأدلة في أصول النحو ص ٩٣

([2]) المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية ص ١٧٨ نقلاً عن اللغة والنحو بين القديم والحديث

غير المنقول عنهم في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، والقياس بهذا المعنى قريب من المعنى السابق ذكره . (١)

الوجه الثاني : القياس النحوي :

وفي هذا الوجه يقول ابن الأنباري : القياس حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، كأن تقول:أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له، والقياس بهذا المعنى يبتدعه النحوي تنبيهاً إلى علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح ، وهذا ما يعنيه النحاة حين يقولون :النحو كله قياس . (٢)

ويفرق أحد المحدثين بين هذين الوجهين فيقول : " القياس في عرف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالي ، وإما من قبيل القياس النحوي ، والأول هو انتحاء كلام العرب ، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً وإنما يكون تطبيقاً للنحو .... وهذا القياس وسيلة لكسب اللغة في الطفولة ، وهو كذلك مما يطبقه مجمع اللغة في صوغ المصطلحات

---

(١) القياس في اللغة العربية د / محمد حسن عبد العزيز ط / دار الفكر العربي ط / الأولى سنة ١٩٩٥م ١٤١٥هـ ص ٢١ ولمع الأدلة في أصول النحو ص ٩٥ ــ ٩٨

(٢) القياس في اللغة العربية ص ٢٢ ولمع الأدلة في أصول النحو ص ٩٣

وألفاظ الحضارة .... أما القياس الثاني فهو النحو كما يراه النحاة ، وإذا كان الأول هو الانتحاء فإن الثاني هو النحو." (١)

ولقد لجأ النحاة إلى القياس منذ وضعوا أسس علم النحو ، وبدأ التأليف فيه ، فلقد روى ابن سلام الجمحي في طبقاته ما نصه : " وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي . " (٢)

وكان النحاة الأوائل يعملون بالقياس على هدى تصور له قائم في نفوسهم دون أن يحدّوه ، ولاختلاف صوره لديهم وتشعب مسالكهم فيه هو عماد النحو ، حتى إنه دخل في تعريفهم للنحو عندما قال قائلهم : " النحو هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب."(٣) وعندما قال آخر:" إنما النحو قياس يتبع . " (٤)

وقد ذكر ابن سلام في طبقاته في معرض الموازنة بين ابن أبي إسحاق الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء فقال : " ابن أبي إسحاق كان

---

(١) الأصول . دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب د / تمام حسان ط / عالم الكتب سنة ٢٠٠٠م ١٤٢٠هـ ص ١٥١ ــ ١٥٤

(٢) طبقات فحول الشعراء ج ١ ص ١٢

(٣) قائل ذلك ابن عصفور ينظر الاقتراح ص ٢٢ ، ٢٣

(٤) قائل ذلك الكسائي في أبيات له ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق د / إحسان عباس ط / دار الغرب الإسلامي ط / الأولى سنة ١٩٩٣م ج ٤ ص ١٧٤٧

أشد تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها . " (١) . (٢)

على أن القياس في نشأة النحو لم يكن له من الشأن ما كان في عهد الصراع العلمي بين مدرستي البصرة والكوفة ، حين اختلف في أمره ، واقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع ، وأبوا القياس على القليل أو النادر ، في حين أن الكوفيين

قد أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين . (٣)

ولا يغيب عن الذهن أهمية القياس في اللغة ، فـ " لو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها ، وتباين وجوهها ، فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٤

(٢) القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي د / منى إلياس ط/دار الفكر بدمشق ط / الأولى سنة ١٩٨٥م ١٤٠٥هـ ص ٩ ، ١٠

(٣) من أسرار اللغة ص ٨ ، ٩

صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين لمنثور العرب ومنظومها . " (١)

ومن خلال رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي استطاع ابن هشام اللخمي أن يوظف القياس كأداة لمقياسه الصوابي في رده عليهما ،

كما عالج ما خالف المطرد من كلام العرب ، ونجمل ذلك فيما يلي :

أ ـ استخدم ابن هشام اللخمي القياس المطرد والمجمع عليه كأداة لمقياسه الصوابي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي ، فالزبيدي حين يقول : " ويقولون لجمع السوداء سودانات ، والصواب سوداوات وسُودٌ . " (٢)

يرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " أما سُود فصحيح وأما سوداوات فخطأ ؛ لأن سوداء لا تجمع في الصفة على سوداوات ، وكذلك كل صفة على فعلاء ولها مذكر على أفعل مثل حمراء وأحمر وبيضاء وأبيض لا يجمع شيء من ذلك جمع سلامة ، لا المذكر بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء ، وهذا منصوص لسيبويه وغيره من النحويين ولا أعلم بينهم فيه خلافاً . " (٣)

---

(١) دراسات في العربية وتاريخها ص ٢٥

(٢) لحن العوام ص ٢٧٨

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٦

ويقول الزبيدي : " ويقولون تاجر مُرِدٌّ ومُخْسِرٌ ومُرْبِحٌ ... والصواب رَادٌّ وخاسرٌ ورابحٌ ؛ لأنه من رَبِحَ ورَدَّ وخَسِرَ . " (١)

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " يجوز أن يقال : مُرِدٌّ ومُخْسِرٌ ومُرْبِحٌ على تأويل أنه صار ذا ربح في ماله أو ذا خسارة فيه أو ذا رَدٍّ، ومجيء أفعل بمعنى الصيرورة من حال إلى حال كثير في كلامهم، وهو باب مطرد لا يمتنع من القياس عليه . " (٢)

ويقول ابن مكي الصقلي : " ويقولون : غَرَسَ يَغْرُسُ وخَنَقَ يَخْنُقُ والصواب يَغْرِسُ ويَخْنِقُ . " (٣)

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " قد أصاب في قوله يَغْرِسُ وأخطأ في قوله يَخْنِقُ بالكسر أنما هو يَخْنُقُ بالضم كما تقول العامة، وهكذا أورده النحويون في كتبهم . قال أبو علي الفارسي في الإيضاح : وأما ما كان على فَعَلَ يَفْعُلُ فقد جاء مصدره على فَعْلٍ نحو : القَتْل ، وعلى فَعَلٍ نحو : حَلَبَ يَحْلُبُ حلباً ، وعلى فَعِل نحو: خَنَقَه خَنِقاً . " (٤)

فابن هشام يذكر أن النحويين ذكروا ذلك في كتبهم ولا خلاف بينهم.

ب ــ إذا كان القياس عملية تقوم على أساس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، فإنه يبنى على ذلك أن الأصل هو النقل

---

(١) لحن العوام ص ١٦٩

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٠

(٣) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١١١

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٦٧

أو السماع ، ومن هنا ندرك العلاقة بين السماع والقياس ، فالمسموع إذا كان كثيراً وفاشياً في كلام من يحتج بلغته صار أصلاً مطرداً يقاس عليه، ومن هنا قال ابن هشام اللخمي : " لكونه مسموعاً فاشياً في كثير من الكلام والشعر حتى كأنه لكثرته يكون أصلاً مطرداً يقاس عليه." (١) ونستنبط من ذلك اتساع القياس عند ابن هشام اللخمي ليصحح به ما دفعه غيره .

وإذا تعارض السماع والقياس نطق بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره كما بين ذلك ابن جني في خصائصه ، وهذا ما فعله ابن هشام اللخمي حين اعتمد على السماع كأداة لمقياسه الصوابي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي وقد تعارض مع القياس ، فالزبيدي حين يقول : " ولا يجوز أن تدخل الألف واللام على ذي ولا ذات في حال إفراد ولا تثنية ولا جمع ولا تضاف إلى المضمرات وإنما تقع أبداً مضافة إلى الظاهر. " (٢)

يرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " هذا الذي ذكر يوجبه القياس؛ لأنها إنما تذكر ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس كقولك : مررت برجل ذي مال ، وذي علم ، وذي كرم ، والمضمر ليس بجنس فكان

---

(١) المرجع السابق ص ٦٩ وقد ذكر ابن هشام كلامه هذا في معرض رده على ابن مكي الصقلي الذي خطأ قولهم : ربيعِ الأول ، وبين ابن هشام أن حذف التنوين هنا لالتقاء الساكنين ، والوجه تحريكه وعدم حذفه إلا أن حذفه ليس بخطأ لكونه مسموعاً فاشياً .

(٢) لحن العوام ص ١٢

يجب ألا تضاف إليه ، وكذلك كان حقها أن لا تفرد وأن لا يدخلها الألف واللام إلا أنه قد سمع ذلك من العرب ممن يحتج بقوله ويُرجع في اللغة إليه ، وما تكلمت به العرب ووقع في أشعارها وأخبارها ونقله أهل الثقة عنها لا تلحن به العامة وإن قلت شواهده وضعف قياسه . " (١)

ويقول الزبيدي : " ويقولون لجماعة الصاحب صَحَابٌ ....والصواب صِحاب بالكسر." (٢)

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " قد حكى أهل اللغة صِحَاباً وصِحابة وصَحَاباً وصَحابة ، فأما صِحابٌ فجمع صاحب على توهم حذف الألف فكأنهم جمعوا فَعْلاً على فِعَال نحو كَعْب وكِعَاب ، وقيل: إنه جمع على غير توهم حذف الألف كما قالوا راجل ورجال وقائم وقيام وصائم وصيام ..... قال أبو علي الفارسي : وهذا من الجمع العزيز المسموع الذي لا يقاس عليه . " (٣)

ج ــ اختلف البصريون والكوفيون في أمر القياس ، فالبصريون أجازوا القياس على المشهور الشائع ، وأبوا القياس على القليل أو النادر ، في حين أن الكوفيين أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين ، وابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي اعتمد على مذهب الكوفيين في تصحيح قول العامة ، فالزبيدي حين

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ١٤

(٢) لحن العوام ص ١٩١

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٣

يقول: " ويقولون في تصغير ضَيْعَة ضُوَيعة ويجمعونها على ضيع ، والصواب ضُيَيعة وضيَيعة إن شئت والجمع ضِياع . " (١)

يرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : " أما إنكاره التصغير فصحيح على مذهب البصريين وغير صحيح على مذهب الكوفيين لأنهم أجازوا قلب هذه الياء واواً لانضمام ما قبلها فيقولون في ضَيْعة ضُوَيعة ، وأما إنكاره الجمع فغير صحيح لأن العرب تجمع فَعْلَة في الكثير على فِعال نحو : جَفْنة وجِفان .... ويجمعونها أيضاً على فِعَل وإن كان جمعاً عزيزاً نحو بَدْرة وبِدَر ... فلا معنى لإنكاره مع نطق العرب به وإن كان لغة قليلة."(٢)

هكذا يعتمد على مذهب الكوفيين في رده على الزبيدي الذي أخذ برأي البصريين .

وحين يقول ابن مكي الصقلي : " ويقولون في تصغير عَيْن عُوينة ، وفي تصغير شيء شُوي وفي تصغير خيط خُويط ، وفي تصغير شيخ شُويخ ، والصواب عُيينة وشُييء وخُييط وشُييخ . " (٣)

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " مثل هذا لا تلحن به العامة لأن كل ثلاثي معتل العين بالياء مثل شيخ وعين وشيء وخيط وضيعة وبيت وبيضة مما ليس منقلباً عن حرف غيره ولا مقصوداً به إرادة فرق

---

(١) لحن العوام ص ١٧٤

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ١٧ ، ١٨

(٣) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٤٧

فإنه يجوز فيه ثلاثةأوجه ضم أوله وكسره وإبدال الياء واواًعند الكوفيين."([1])

هكذا نلحظ إعمال ابن هشام اللخمي قياس الكوفيين في تصحيح قول العامة .

د ـ إذا كان ابن هشام اللخمي اتخذ من الخلاف بين البصريين والكوفيين في أمر القياس كأداة لمقياسه الصوابي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي فيما سبق ، فأخذ برأي الكوفيين ، فقد اعتمد على رأي أحد النحويين في رده عليهما ، فهو يعتمد على رأي الزجاج في رده على الزبيدي ، فالزبيدي حين يقول : " ويقولون جارية عزباء للبكر .... والصواب عَزَبَة وهي التي لا زوج لها كانت بكراً أو ثيباً . " ([2])

يرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " بل الصواب جارية عَزَب بغير هاء ، وقد أخذ أبو إسحاق الزجاج على أبي العباس ثعلب في قوله (وامرأة عَزَبة) وزعم أنه خطأ . قال أبو إسحاق : وإنما يقال رجل عَزَب وامرأة عَزَب لأنه مصدر وُصف به لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، كما يقال : رجل خَصْمٌ وامرأة خَصْمٌ ولا يقال خصمة . " ([3])

ويعتمد ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي بما ورد عن المبرد، فالزبيدي حين يقول : " ولا يجوز أن تدخل الألف واللام على ذي ولا ذات

([1]) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٦٤

([2]) لحن العوام ص ٢٠١

([3]) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٣

في حال إفراد ولا تثنية ولا جمع ولا تضاف إلى المضمرات وإنما تقع أبداً مضافة إلى الظاهر . " (١)

يرد عليه ابن هشام اللخمي بأن الذي ذكره يوجبه القياس إلا أنه سمع عن العرب ما منعه الزبيدي ، وذكر ابن هشام اللخمي قول أبي العباس المبرد في بعض أبواب كتابه المسمى بالكامل : (باب ذكر الأذواء من اليمن) يقول ابن هشام اللخمي : " فأتى بها مجموعاً جمع التكسير معرفاً بالألف واللام ، وهو من أهل اللغة المحتج بقوله لرسوخه فيها وثقته ، وحاشاه أن يدخل في كتابه أو يبوب على باب من أبوابه ما لم تستعمله العرب في مقاماتها ولا عُرف من لغاتها ، وهو من أئمة النحويين غير مُدافع في فصاحته وبلاغته وحسن عبارته ، ومن قرأ كتبه ووقف على ما ألّفه عرف ذلك يقيناً إن كان له بصر يهديه وبصيرة ترشده . " (٢)

ويعتمد ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي بما جاء عن الأخفش ، فالزبيدي حين يقول : " ويقولون : أُقْرِئ فلاناً السلام . والصواب : إِقْرَأ عليه السلام . " (٣)

---

(١) لحن العوام ص ١٢

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٤

(٣) لحن العوام ص ٢٥٨

يرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " هذا الذي أنكره قد أجازه أبو الحسن الأخفش وهو من أئمة النحويين واللغويين . " (١)

كذلك يعتمد في رده على ابن مكي الصقلي بما جاء عن الأخفش ، فابن مكي حين يقول : " ويجعلون الطير واحداً وجمعاً ، والطير إنما هو جمع لا واحد ، والواحد طائر والأنثى طائرة ." (٢)

يرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " هذا الذي ذكر هو المشهور عند أهل اللغة ، وحكى أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش أن الطير يكون واحداً ويكون جمعاً وهذا يوافق ما تقوله العامة. " (٣)

هـ ـ إذا كان ابن هشام اللخمي قد مال إلى رأي الكوفيين في رده على الزبيدي في تصغير ضيعة وقد سبق الحديث عن ذلك ، فإنه رجح رأي سيبويه في رده على ابن مكي الصقلي ، فابن مكي حين يقول : " ومما يطرد فيه غلطهم كسر التاء من التِّفعال أينما وقع من الكلام .... والصواب الفتح في جميع هذا النوع من المصادر كالتَّعداد والتَّطلاب والتَّسآل إلا في حرفين وهما تلقاء وتبيان ، ومنهم من يجعل تلقاء اسماً لا مصدراً . " (٤)

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٩

(٢) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٥٤

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٦٦

(٤) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٠٤ ، ١٠٥

يرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " التلقاء والتبيان عند سيبويه اسمان للمصدر وليسا بمصدرين ، وقوله : وزاد بعضهم ثالثاً فقال : وتمثال مصدر مَثَّلت .

يقول ابن هشام : وتمثال أيضاً ليس بمصدر وإنما هو اسم للمصدر لأن التَّفعال ليس بمصدر لفَعَّلتُ وإنما مصدره التفعيل ، وزعم الكوفيون أن التَّفعال بمنزلة التفعيل وأن الألف في التَّرداد والتَّكرار ونحوهما عوض من الياء في التكرير والترديد . والقول ما قال سيبويه لأنه يقال : التَّلعاب ولا يقال التَّلعيب . " (١)

و ــ اتجه ابن هشام اللخمي في معالجة ما يخالف القياس أو المطرد من كلام العرب إلى الضرورة الشعرية ، فالزبيدي حين يقول : " ومما غلط فيه من الأسماء قول حبيب (٢) :

إِحْدَى بنِي بَكْرِ بن عبد مَنَاهِ بين الكثيبِ الفَرْد فالأمواهِ

والصواب عبد مناة بالتاء مثل عبد يغوث وعبد وُدّ وعبد العزى ، وهي أصنام كانت العرب تتعبد لها . " (٣)

يرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : " لم يغلط حبيب في هذا الاسم كما زعم وإنما أجري الوصل مُجْرى الوقف ضرورة ، فلما كان الوقف

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٥٠

(٢) البيت في شرح ديوان أبي تمام ج ٢ ص ١٧٤

(٣) لحن العوام ص ٣٣٦

على مناة بالهاء كما يوقف على اللات بالهاء أجراها في الوصل ذلك المُجرى. " (١)

هكذا يتخذ ابن هشام اللخمي الضرورة لتصحيح ما غلطه الزبيدي من قول حبيب .

ومما تقدم يظهر ما للقياس من عميق الأثر في تحديد المقياس الصوابي لدى ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي.

٣ ــ المعنى :

اعتمد ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي على المعنى كأداة للحكم بالصحة أو الخطأ ، ومن النماذج على ذلك ما يلي :

أ ــ يقول الزبيدي : " ويقولون : أنشدت المال في الأسواق ، والصواب: أشَدتُهُ . " (٢)

ويرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : " هذا تعسف على العامة بل جائز أن يقال : أنشدت المال في الأسواق إذا عَرَّفْتَه ، كما تقول : أنشدت الضالة إذا عرفتها ؛ لأن الضالة إنما هي كناية عما يَضِلّ من المال وغيره فلا معنى لإنكار هذا عليهم . " (٣)

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٤٤

(٢) لحن العوام ص ٢٥٩

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٠

ب ــ يقول الزبيدي : " ويقولون امرأة أرملة ونسوة أرامل للنساء اللاتي هلك عنهن أزواجهن ، والأرملة المحتاجة . " (١)

ويرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : " كان ينبغي ألا يدخل هذا في لحن العامة لأنه قد قال به كثير من اللغويين وما حكاه بعض أهل اللغة لا تلحن به العامة . قال ابن الأعرابي ــ رحمه الله ــ : الأرملة التي مات عنها زوجها . يقول ابن هشام : وهذا الذي قاله ابن الأعرابي هو المعروف الذي يستعمله الناس قديماً وحديثاً ، واشتقاق الأرملة من الإرمال وهو ذهاب الزاد ونفاده . يقال : أرمل القوم فهم مرملون إذا فَنِي زادهم ، فسميت المرأة التي مات عنها زوجها أرملة لما ينالها في الأغلب من الحاجة وشدة الحال عند فقد زوجها المنفق عليها والقائم بأمرها . " (٢)

ج ــ يقول ابن مكي الصقلي : " ويقولون : نقاوة القمح ، يذهبون إلى غَلَثِهِ الذي يُطْرَحُ منه ، وإنما ذلك نفايته بالفاء ، فأما نُقاوة كل شيء فهو خياره بضم النون . " (٣)

ويرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : " وهذا خطأ منه لم تغلط العامة في معنى النقاوة وإنما غلطوا في لفظها بزيادة الواو خاصة فقالوا نقاوة والصواب نَقَاة بغير الواو ، وهي ما يطرح من الطعام عند تنقيته..... فأما النفاية بالفاء فلفظة أخرى تقع على الرديء من المتاع

---

(١) لحن العوام ص ٢٢٩

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٥

(٣) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٨٤

والطعام وغير ذلك وليست من النقاة في شيء ؛ لأن النفاية اسم للرديء، والرديء قد ينتفع به ويؤكل ، والنقاة اسم لما يطرح ولا يؤكل فهذان مختلفان . " (١)

مما سبق يتبين أن ابن هشام اللخمي اعتمد على المعنى كأداة لمقياسه الصوابي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي ، لكن هذا الاعتماد يظل محكوماً بالسماع ، أي أن ابن هشام اللخمي كان يغلب على مقياسه تقديم السماع على المعنى ، ولا يمنع هذا من أن يضاد ذلك فيأخذ بالوجه الذي يحكم به المعنى ، فحينما يقول الزبيدي : " ويقولون للعنب المعرَّش دالية ، والدالية التي تدلو الماء من البئر أو النهر أي تستخرجه. " (٢)

يرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " حكى أبو حنيفة أن الدوالي جنس من أعناب أرض العرب ، فإذا كانت العرب تسمي جنساً من أعنابها بالدوالي فلا معنى لإنكاره على العامة إلا أن العامة تعمُّ بهذا الاسم جميع الأعناب وهو عند العرب واقع على جنس مخصوص . " (٣)

هكذا يرى ابن هشام اللخمي في اتساع الدلالة مدخلاً للحكم على قول العامة بالصحة، وهو هنا يعتمد على المعنى الدلالي كأداة لمقياسه الصوابي .

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٦٨ ، ٦٩

(٢) لحن العوام ٢٨٠

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢١

٤ ــ اللهجات العربية :

في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي اتخذ ابن هشام اللخمي اللهجات العربية ــ أياً كانت هذه اللهجات ، وأياً كان طريقها في الرواية، ثابتاً أم غير ثابت ، مَعْزُوّة إلى أحد أم غير معزوة ــ كأداة لمقياسه الصوابي ، فلا لحن لقول العامة إلا عند عدم الدليل من اللهجات العربية أياً كانت كما سبق ، ولقد نص ابن هشام على ذلك ، فلقد قال : " وما كان لغة للعرب لا تلحن بها العامة . " (١)

وقال أيضاً : " وهي وإن كانت لغة ضعيفة فلا يجب أن تلحن بها العامة لأنها من كلام العرب وإن قلت وضعفت . " (٢) يقصد بذلك قولهم غَلَقْتُ .

وقال أيضاً : " وإنما تلحن العامة بما لم يتكلم به عربي . " (٣)

فمن هذه العبارات يتبين نزعة ابن هشام اللخمي في الأخذ باللهجات القليلة والنادرة والشاذة والمجهولة ، ومن يطالع رد ابن هشام اللخمي على الزبيدي وابن مكي الصقلي يجد ذلك ، فالزبيدي يرى أن العامة تجمع ضَيْعَة على ضِيَع والصواب ضياع . (٤)

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٢

(٢) المرجع السابق ص ٣٢

(٣) المرجع السابق ص ٤١

(٤) لحن العوام ص ١٧٤

ويرد عليه ابن هشام اللخمي بصحة جمعها على ضِياع بِزنة فِعال ، وهو وإن كان جمعاً عزيزاً ــ أي جمع فَعْل على فِعَال جمع كثرة ــ نحو: بَدْرة بِدَر وبَضْعَة وبِضع وهضبة وهضب وحلقة وحلق ، وقالوا أيضاً في المعتل العين ضيعة وضيع فلا معنى لإنكاره من نطق العرب به وإن كانت قليلة . (١)

ويغلط ابن مكي الصقلي قول أهل المشرق أمِّين عند الدعاء . (٢) ، ويرد عليه ابن هشام اللخمي بعدم تلحين العامة بذلك ، وذكر أنها لغة شاذة.(٣)

ومن اللهجات المعزوة التي أخذ بها ابن هشام اللخمي واتخذها أداة لمقياسه الصوابي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي لهجة بني أسد ، فالزبيدي حين يقول : " ويقولون لجمع الريح أرياح والصواب أرواح . " (٤)

يرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : " حكى أبو حنيفة أن لغة بني أسد أن يجمعوا الريح على أرياح على لفظ الواحد .... وما كان لغة للعرب لا تلحن به العامة . " (٥)

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ١٧ ، ١٨

(٢) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٧

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٥٩

(٤) لحن العوام ص ٢٥٣

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢١ ، ٢٢

ويقول الزبيدي : " يقولون سكرانة يبنونها على سكران ... والصواب سكرى وسكران مثل رَيّا وريّان ، وذكر يعقوب أن قوماً من بني أسد يقولون سكرانة . " (١)

ويرد ابن هشام اللخمي على ذلك فيقول : "فإذا قالها قوم من بني أسد فكيف تُلَحَّن بها العامة ، وإن كانت لغة ضعيفة وهم قد نطقوا بها كما نطقت بعض قبائل العرب . " (٢)

ومن اللهجات المعزوة كذلك لهجة الحجاز وبني تميم ، فابن مكي الصقلي حين يقول: إن اللقطة ــ بسكون القاف ــ لحن ، والصواب : اللُّقَطَة ، بفتح القاف . (٣)

يرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " اللقطة فيها لغتان ، لغة أهل الحجاز تحريك القاف ، ولغة بني تميم تسكينها . " (٤) فأجاز ما منعه ابن مكي الصقلي .

ومن اللهجات المعزوة كذلك لهجة أهل الشام وأهل اليمن ، وإن كانت هاتان اللهجتان ليستا من اللهجات المعتد بها ، فالزبيدي حين يقول: "ويقولون للكمثرى إجّاص ... والإجّاص ضرب من المشمش."(٥)

---

(١) لحن العوام ص ١٦٢

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٥

(٣) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢١٨

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٥٦

(٥) لحن العوام ص ٢٢٨ ، ٢٢٩

يرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " قال أبو حنيفة : الإجّاص عند أهل الشام الكُمثرى ، ويسمون الإجّاص المشمش . يقول ابن هشام : فإذا كانت لغة شامية فكيف تلحن بها العامة، وحكى الأستاذ أبو محمد بن السيد ـ رحمه الله ـ أن قوماً من اليمن يبدلون من الحرف الأول المشدد نوناً فيقولون في إجّاص إنْجاص وفي إجّانة إنْجانة ، فقول عامة زماننا إنجاص ليس بلحن أيضاً لما حكاه اللغويون . ([1])

وكما أخذ ابن هشام اللخمي باللهجات المعزوة أخذ كذلك باللهجات غير المعزوة ، واتخذها كأداة لمقياسه الصوابي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي ، ومن الأمثلة على ذلك :

يقول الزبيدي : " ويقولون وتَدٌ فيفتحون التاء والصواب وَتِدٌ . "([2])

يرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " قد حكى اللغويون في وَتِدٍ ثلاث لغات ، وَتِد بكسر التاء ، ووَتَدٌ بفتحها ، ووِدٌّ بالإدغام . " ([3])

ويقول الزبيدي : " ويقولون ضِفْدَع بفتح الدال .... والصواب ضِفْدِع بالكسر على مثال فِعِّيل . " ([4])

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " قد جاء عن العرب في ضفدع ثلاث لغات : ضِفْدِع بكسر الضاد والدال ، وضِفْدَع بكسر الضاد

([1]) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢١

([2]) لحن العوام ص ٣٠٠

([3]) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٠

([4]) لحن العوام ص ١١٣ ، ١١٤

وفتح الدال كما تنطق به العامة على ما حكى أبو بكر ، وضُـفْدَع بضـم الضاد وفتح الدال وهي أقلها ، فأما قول عامة زماننا ضَفْدَع بفتح الضاد والدال فلحن . " (١)

ويقول الزبيدي : " ويقولون لواحد الأظفار ظِفْرٌ .... والصواب ظُفْرٌ وأُظْفُور . " (٢)

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " حكى ابن جني فـي الظُّفْـر أربع لغات : ظُفْرٌ وظُفُرٌ وظِفْرٌ بكسر الظـاء كمـا تنطـق بـه العامـة وأُظْفُور."(٣)

ويقول ابن مكي الصقلي : " ويقولـون مَغْـزَل المـرأة والصـواب مِغْزَلٌ."(٤)

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " قد حكى المُطَرِّز في المغزل ثلاث لغات : كسر الميم وضمها وفتحها . " (٥)

مما سبق يظهر ما للهجات العربية أياً كانت من أثـر فـي تحديـد المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي وابن مكي

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٣

(٢) لحن العوام ١٠٩

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٩

(٤) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٩٧

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٤٧

الصقلي ، وكيف استخدمها ابن هشام اللخمي كأداة لهذا المقياس الصوابي.

المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي والتوسع في الدرس اللغوي

الفصل الرابع : المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي والتوسع في الدرس اللغوي

اشتقاقات مادة (و س ع) في اللغة كلها تدور حول التوسع الذي هو خلاف التضييق، فالواو والسين والعين : كلمة تدل على خلاف الضيق والعسر ، يقال : وسع الشيء واتسع ..... الخ . (١)

والتوسع خلاف التضييق ، تقول : وسَّعت الشيء فاتَّسع ، واستوسع، أي: صار واسعاً . (٢)

والواسع خلاف الضيق ، كالوسيع ، وقد وَسِعَه ولم يضق عنه ، ومنه قوله تعالى : (وسع كرسيه السماوات والأرض) (٣) ، أي اتسع.(٤)

ويقصد بالتوسع اللغوي في الاصطلاح أن كل ما روي عن العرب في عصور الفصاحة إنما هو من لغة العرب ، فكل من يتكلم بلغة أو يقيس عليها ، ولو كانت نادرة أو رديئة ، فهو مصيب ، ولا يخطأ ما دام

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق / عبد السلام هارون ط / دار الفكر دون تاريخ ج ٦ ص ١٠٩

(٢) الصحاح ٣/ ١٢٩٨

(٣) سورة البقرة جزء من آية ٢٥٥

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي تحقيق / علي شيري ط / دار الفكر ببيروت سنة ١٩٩٤م ١٤١٤هـ ج١١ ص٥١٠

استعماله له وجه في العربية ، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ على حد تعبير ابن جني . (١)

وقد استعمل العلماء مصطلح (التوسع اللغوي) للنمو اللغوي ، أو لكل ما فيه نمو للثروة اللفظية في العربية ؛ ولذا فإن كل رافد يُثري هذه اللغة هو من طرق التوسع اللغوي، وهم يقصدون الانطلاق باللغة من الضيق إلى السعة ؛ كي تعالج مقتضيات كل عصر من العصور اللاحقة. (٢)

ويُعد أبو زيد الأنصاري رائداً من رواد حركة التوسع اللغوي، فلقد جاء في المزهر: " كان الأصمعي يقول أفصح اللغات، ويُلغي ما سواها ، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً فيجيز كل شيء قيل ."(٣)

وتأثر عدد من أئمة اللغة بمذهب أبي زيد التوسعي ، وذلك بما نقلوه عنه من تفصيحه لكثير من اللغات التي برهن على فصاحتها بنسبتها إلى قبائل عربية فصيحة اللسان .

---

(١) أثر كتاب الفصيح وشروحه في التنقية والتوسع . رسالة دكتوراه للباحث / زايد بن مهلهل الشمري إشراف أ د / مصطفى عبد الحفيظ سالم . كلية اللغة العربية جامعة أم القرى سنة ٢٠٠٦م ١٤٢٧هـ ص ٣٤٩

(٢) أثر كتاب الفصيح وشروحه في التنقية والتوسع ص ٣٤٩

(٣) المزهر ١ / ٢٣٣

ومن خلال رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي غلب على ابن هشام اللخمي النزعة التوسعية في إثباته لكثير من اللغات التي رفضها الزبيدي وابن مكي الصقلي ، وعبارات ابن هشام اللخمي عند تعقبه لهما تظهر ذلك جلياً ، فلقد قال ابن هشام اللخمي : " ومن اتَّسَعَ في كلام العرب ولغاتها لم يكد يُلحِّن أحداً ؛ ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد : أنحى الناس من لم يُلَحِّن أحداً.وقال الخليل ــ رحمه الله ــ: لغة العرب أكثر من أن يُلَحِّنَ متكلم . وروى الفراء أن الكسائي قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل . " (١)

ويقول أيضاً : " وهي وإن كانت لغة ضعيفة فلا يجب أن تلحن بها العامة وإن قَلّت وضَعُفَتْ . " (٢) يقصد بذلك قولهم : غَلَقْتُ .

ويقول أيضاً : " وما تكلمت به العرب ووقع في أشعارها وأخبارها ونقله أهل الثقة عنها لا تُلَحَّنُ به العامة وإن قلت شواهده وضعف قياسه. " (٣)

ويقول أيضاً : " وما كان لغة للعرب لا تُلَحَّنُ به العامة وإن كان غيرها أفصح منها . " (٤)

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٨

(٢) المرجع السابق ص ٣٢

(٣) المرجع السابق ص ١٤

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣١

ونقول : لقد أثرت هذه الحركة التوسعية الدرس اللغوي أيما إثراء وتمثل ذلك بتلك الجهود اللغوية الخيرة ، والتي نهض بها جماعة من أئمة اللغة المتوسعين الذين تعقبوا أولئك الأئمة المتشددين الذين وقفوا عند حدود اللغة الفصيحة العالية وأنكروا ما سواها أو منعوها ، أو لحنوا مستعمليها ..... وهم في مذهبهم هذا ــ أعني المتشددين ــ لم يقصدوا التعسف أو التحامل ، أو تحجير الواسع على غيرهم ، وإنما كان لديهم غيرة شديدة على صفاء العربية ونقائها مما قد يشوبها ، فكانوا حصناً حصيناً للغة المثالية الفصحى؛ لذا نراهم قد منعوا استعمال كلمات فصيحة لعدم اطلاعهم على مصادرها من كلام العرب المشهود لهم بالفصاحة والبيان ، وقد يُعذر لبعضهم تشدده في هذا الأمر كونه صاحب رواية أو سماع ، إذ لم يكن بصاحب قياس ولا نظر كما هو الحال بالنسبة للأصمعي؛ لذا هَبَّ المتوسعون للاستفادة من تلك الثروة اللغوية الواسعة ، والتي هي في نظرهم أفق واسع حجّرها وضيّقها غيرهم ، فتمثلت تلك الجهود بتصويبهم لكثير من اللغات التي منعها الفريق المتشدد ، وتخريجها على وجه صحيح في كلام العرب الفصحاء ؛ لأنهم يرون أن كل ما تكلمت به العرب أو قيس على كلمها فهو صواب ، لا يخطأ من استعمله ما دام له وجه في العربية يجيزه ، كما صوبوا كثيراً من لغات العامة والتي خطأها الفريق الأول ؛ لأنها في نظرهم لغة من لغات العرب الفصحاء أيضاً . (١)

(١) أثر كتاب الفصيح وشروحه في التنقية والتوسع ص ٤٩٦ ، ٤٩٧

ومن هنا ندرك أن من آثار حركة التوسع اللغوي تقليل الفروق بين اللهجات العامية والعربية الفصحى ؛ وذلك بمحاولة تأصيل تلك اللهجات وردها إلى الفصحى ؛ لتقويم الانحرافات التي لحقتها على مر الزمان ، كما كان من الآثار التوسعية في الدرس اللغوي ما تضمنته المعاجم اللغوية من إثباتها لكثير من الألفاظ الفصيحة التي منعها المتشددون ، والذين صرحوا بخطئها ، أو رداءتها ، أو حملها على لغة العامة ، ومن خلال رد ابن هشام اللخمي على الزبيدي وابن مكي الصقلي نرى اعتماد ابن هشام اللخمي على أقوال أصحاب المعاجم اللغوية لتصويب ما خطأه الزبيدي وابن مكي الصقلي ، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

١ ــ يقول الزبيدي : " ويقولون للآلة التي يُمسك القَيْن بها الحديد عند الإيقاد والضرب كَلْبَتان ..... والمعروف من كلامهم الكلاليب واحدها كُلّاب وكَلُّوب . " (١)

ويرد ابن هشام اللخمي عليه فيقول : " قد قال الخليل في كتاب العين ــ وهو المرجوع إليه والمعول عليه ــ إن الكُلّاب والكَلُّوب لغتان وهي خشبة في رأسها عُقّافة منها أو من حديد أو هي كلها من حديد ، فأما الكَلْبتان فالذي يكون مع الحدادين ونحو ذلك . يقول ابن هشام

(١) لحن العوام ص ١٦٤

اللخمي : فإذا حكاها الخليل في كتابه عن العرب فكيف تكون غير معروفة وكيف تلحن بها العامة . " (١)

٢ ــ يقول ابن مكي الصقلي : " ويقولون رجل فاطر وامرأة فاطرة، والصواب مُفْطِر ومُفْطِرة . " (٢)

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " حكى ابن سيده في المحكم : أفطر الرجل وفَطَر ، فمن قال مُفْطِر فهو من أفطر ، ومن قال فاطر فهو من فطر ، ولكن أفطر أفصح . " (٣)

٣ ــ ويقول الزبيدي : " ويقال : دابة لا تُرادف ، أي لا تحمل رديفاً، وقولهم : لا تُرْدِف خطأ . " (٤)

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " ليس بخطأ بل هي لغة صحيحة . حكى ابن سيده وغيره أنه يقال : دابة لا تُرادف ولا تُرْدف ، أي لا تقبل رديفاً . " (١)

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٣ و العين للخليل بن أحمد تحقيق د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي ط/ مؤسسة الأعلمي ببيروت ط/ الأولى سنة ١٩٨٨م ١٤٠٨هـ ج ٥ ص ٣٧٦

(٢) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٣٤

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٦٢ و المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده تحقيق عبد الحميد هنداوي ط / دار الكتب العلمية ببيروت ط / الأولى سنة ٢٠٠٠م ١٤٢١هـ ج ٩ ص ١٥٣

(٤) لحن العوام ص ٢٥٥

٤ ــ ويقول الزبيدي : " ويقولون لواحد الكُلَى كُلْوة ... والصواب كُلْية .... وزعم بعض اللغويين أن أهل اليمن يقولون كُلْوَة بالضم وذلك مردود . " (١)

ويرد عليه ابن هشام اللخمي فيقول : " حكى ابن دريد وغيره أن الكُلْوة لغة في الكُلْية فكيف تُرَدُّ على من حكاها من اللغويين الثقات؟ فلم يبق للعامة ما تَلْحَنُ فيه على هذه اللغة إلا فتح الكاف لأن هذه اللغة إنما أتت بضمها . " (٢)

من هذه الأمثلة وغيرها يتبين ما قام به ابن هشام اللخمي من فتح لآفاق التوسع في الدرس اللغوي ؛ وذلك بتوسعه فيما رواه عن أئمة اللغة الثقات فيما حكوه من لغات صحيحة فصيحة عن تلك القبائل العربية ، وإن ذلك يُعد إثارة أضاءت آفاق التوسع في الدرس اللغوي في شتى جوانبه وبرهان على صدق من ذهب إلى القول بأن كل من يتكلم بلغة من لغات العرب أو يقيس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب ، ولا يخطأ ما دام استعمله وله وجه في العربية يجيزه . (٤)

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٢٢ و المحكم والمحيط الأعظم ٩ / ٣٠٣

(٢) لحن العوام ص ٦٧

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ص ٣٤ والجمهرة ٢ / ٩٨٢

(٤) الخصائص ٢ / ١٢و أثر كتاب الفصيح وشروحه في التنقية والتوسع ص ٥٢٣

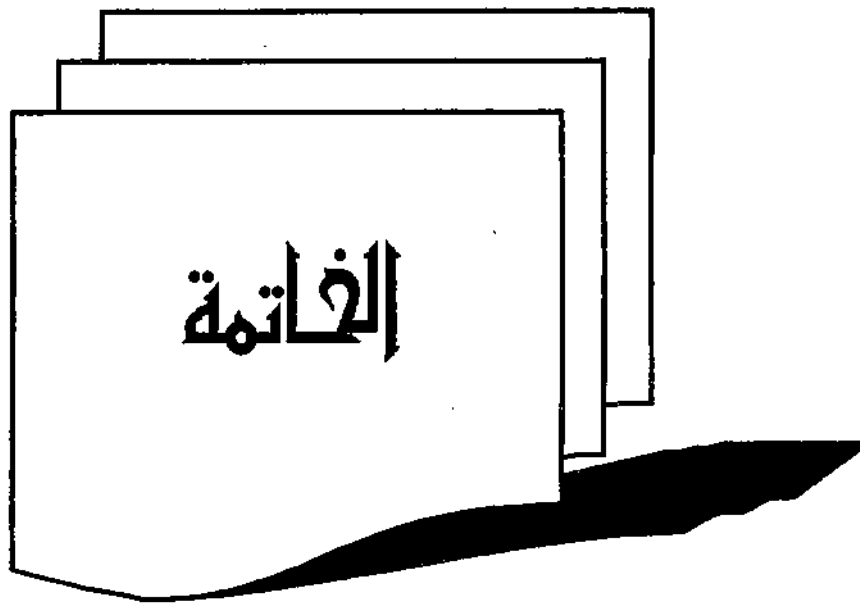
الخاتمة

الخـاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبفضـــله وتوفيقـــه تـــدرك الغايات ، جوده لا يُحد ونعمه لا تُعد ، أظهر قدرته ، وأكمل نعمته، وأقام على جميع خلقه حجته ، وأنزل رحمته كتاباً معجزاً أنزل بواسطة خيـــر ملك على خير نبي لخير أمة أخرجت للناس .

أمـــا بعـــــد

فإنه بعد الانتهاء من دراسة المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي من خلال رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي نصل إلى النتائج التالية :

١ ــ مقياس الصواب اللغوي من صنع المجتمع ، كما أن الصواب اللغوي مرتبط أشد الارتباط بالصورة التي يرتضيها المجتمع للغته؛ وذلك لأن المجتمع هو الذي يملك اللغة ، وليست اللغة هي التي تحكم المجتمع، وفي الواقع هذا المقياس الصوابي يتطور بتطور المجتمع ، فلم ينشأ دفعة واحدة ، وإنما تكونت أحكامه بالتدريج ، ومن هنا مر المقياس الصوابي قديما بمراحل ثلاثة ، كما عالج المحدثون بعد ذلك قضية المقياس الصوابي .

٢ ــ أتاح رد ابن هشام اللخمي على الزبيدي وابن مكي الصقلي الفرصة لبروز المقياس الصوابي عنده ، فلقد كان مذهبه في التصويب متساهلاً يرى أن ما تكلمت به العرب لا تلحن به العامة وإن قلت شواهده ، والزبيدي مذهبه في التصويب متشدد ، لم يعترف إلا بالأفصح، وسلك ابن مكي الصقلي في كتابه (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) مسلكاً مختلفاً

، فتارة نجد المقياس الصوابي عنده يميل إلى التشدد ، وتارة أخرى يميل إلى الاعتدال .

٣ ــ تركز رد ابن هشام اللخمي على الزبيدي على الألفاظ التي كان للعرب فيها أكثر من لغة فتخير الزبيدي أعلاها وأفصحها ، في حين أجاز ابن هشام اللخمي الأخذ باللغة القليلة والضعيفة ، كذلك تركز رد ابن هشام اللخمي على ابن مكي الصقلي على الألفاظ التي كان يميل فيها إلى التشدد والأخذ بالمشهور الأفصح دون ما عداه .

٤ ــ اتسم المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي بسمات أهمها:

أ ــ لا تلازم بين الاستعمال والسماع عن العرب الفصحاء المحتج بقولهم ، فما نحكم عليه بعدم السماع قد لا يكون كذلك لو وصلنا كل ما قالته العرب .

ب ــ سعة الاطلاع على لغات العرب تكاد تمنع من التلحين ، فمن توسع في كلام العرب ولغاتها لم يكد يلحن أحداً .

ج ــ الأفصح من اللغات لا يمنع الفصيح ، فما كان لغة للعرب لا تلحن به العامة وإن كان غيره أفصح منه .

د ــ لا تُخطأ العامة ولا تلحن فيما اختلف فيه اللغويون ، والمراد باختلافهم أن يرويه بعضهم عن العرب ولا يرويه الآخرون .

هـ ــ لم يتعصب ابن هشام اللخمي لقول أو لشخص إذا جاء الشاهد خلاف ما قال ، فترك التقليد بلا سند أو حجة أو دليل .

و ــ على الرغم من أن ابن هشام اللخمي رد على الزبيدي وابن مكي الصقلي ردوداً يرجع أكثرها إلى اختلاف المقياس الصوابي أكثر مما

يرجع إلى خطئهما في اللغة ، إلا أنه نقل عنهما ، فقد نقل عن ابن مكي الصقلي أثناء رده على الزبيدي ، وهذا يدل على ثقته فيهما واعترافه بفضلهما ، بل يدل على أن الخلاف بينهم جميعاً هو خلاف في المقياس الصوابي فقط .

٥ ــ تنوعت أدوات المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي ما بين السماع بمصادره (القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً)، والقياس ، والمعنى ، واللهجات العربية ، وتبين من خلال البحث كيف استخدم ابن هشام هذه الأدوات كحجة للتصويب والتخطئة وذلك من خلال عرض نماذج تبين ذلك .

٦ ــ استطاع ابن هشام اللخمي أن يفتح آفاق التوسع في الدرس اللغوي؛ وذلك بتوسعه فيما رواه عن أئمة اللغة الثقات فيما حكوه من لغات صحيحة فصيحة عن تلك القبائل العربية ، وإن ذلك يدل على مذهب ابن هشام في التصويب اللغوي ، وهو أن كل من يتكلم بلغة من لغات العرب أو يقيس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب ، ولا يخطأ ما دام استعمله وله وجه في العربية يجيزه .

٧ ــ أثرت حركة التوسع اللغوي الدرس اللغوي أيما إثراء ، وكان من آثارها تقليل الفروق بين اللهجات العامية والعربية الفصحى ؛ وذلك برد هذه اللهجات إلى الفصحى ، كما كان من آثارها ما تضمنته المعاجم اللغوية من إثباتها لكثير من الألفاظ الفصيحة التي منعها المتشددون .

والحمد لله أولاً وآخراً

د / مجدي فتحي محمد محمد

مدرس أصول اللغة في كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنين بالقاهرة . جامعة الأزهر

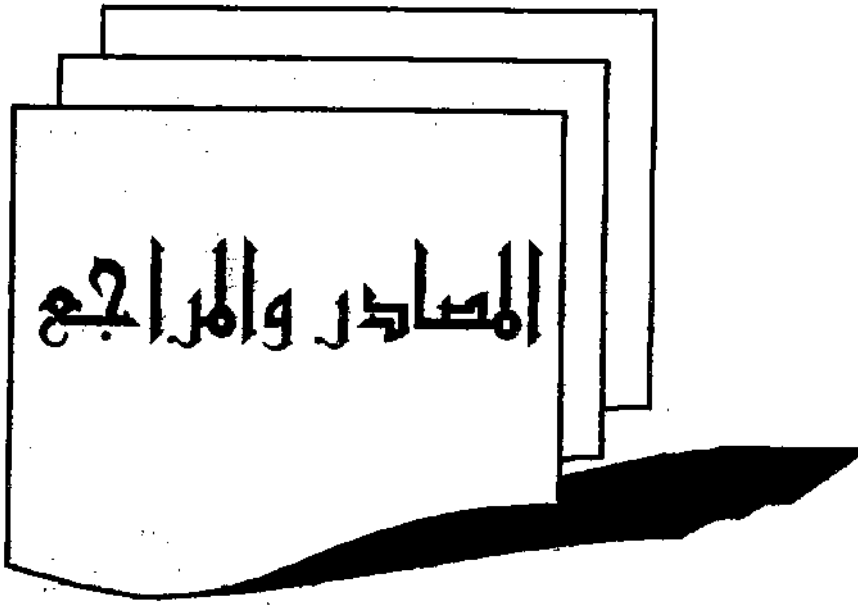
المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

أ ــ الكتب المطبوعة

١ ــ القرآن الكريم

٢ ــ الاتقان في علوم القرآن للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤م

٣ ــ أثر الحديث النبوي في التصويب اللغوي د/عبد الهادي أحمد محمد السلمون ط/ سنة ١٩٩٧م١٤١٧هـ

٤ ــ الاحتجاج بالشعر في اللغة . الواقع ودلالته د / محمد حسن حسن جبل ط / دار الفكر العربي دون تاريخ

٥ ــ أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق / محمد الدالي ط / الرسالة ط / الأولى سنة ١٩٨٢م

٦ ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د / رجب عثمان محمد ط / مكتبة الخانجي

٧ ــ الأصول . دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب د / تمام حسان ط / عالم الكتب سنة ٢٠٠٠م ١٤٢٠هـ

٨ ــ إعراب القرآن للنحاس ط / دار المعرفة بلبنان ط / الثانية سنة ٢٠٠٨م ١٤٢٩هـ

٩ ــ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق / أحمد محمد قاسم ط / سنة ١٩٧٦م

١٠ ــ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ط / دار المعرفة الجامعية سنة ٢٠٠٦م ١٤٢٦هـ

١١ ــ الاقتضاب على شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي تحقيق / مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٢م

١٢ ــ الأمالي لأبي علي القالي ط / دار الكتب العلمية ببيروت دون تاريخ

١٣ ــ انباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٨٦م ١٤٠٦هـ

١٤ ــ البحر المحيط لأبي حيان تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ط / دار الكتب العلمية ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٩٣م ١٤١٣هـ

١٥ ــ بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي تحقيق إبراهيم الابياري ط / دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٨٩م ١٤١٠هـ

١٦ ــ تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي تحقيق / علي شيري ط / دار الفكر ببيروت سنة ١٩٩٤م ١٤١٤هـ

١٧ ــ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي تحقيق / عبد العزيز مطر ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٩٥م ١٤١٥هـ

١٨ ــ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا ط / دار الكتب العلمية ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٩٠م ١٤١٠هـ

١٩ ــ تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه تحقيق د / محمد بدوي المختون ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ٢٠٠٤م ١٤٢٥هـ

٢٠ ــ تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي تحقيق د / محمود عبد العزيز عبد الفتاح ط / دار الطباعة المحمدية ط / الأولى سنة ٢٠٠٢م ١٤٢٣هـ

٢١ ــ تهذيب اللغة للأزهري تحقيق / عبد السلام هارون ط / الهيئة العامة للتأليف والنشر دون تاريخ

٢٢ ــ جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق / رمزي منير بعلبكي ط / دار العلم للملايين ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٨٧م

٢٣ ــ الحديث النبوي في النحو العربي د / محمود فجال ط / أضواء السلف بالرياض ط / الثانية سنة ١٩٩٧م ١٤١٧هـ

٢٤ ــ حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث د/ محمد ضاري حمادي ط/دار الرشيد منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق سنة ١٩٨٠

٢٥ ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي تحقيق / عبد السلام محمد هارون ط / الخانجي سنة ١٩٨٦م ١٤٠٦هـ

٢٦ ــ الخصائص لابن جني تحقيق / محمد علي النجار ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٩م

٢٧ ــ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ط/ دار العلم بدمشق سنة ١٩٨٦م ١٤٠٦هـ

٢٨ ــ دراسات في العربية د / محمد أحمد سحلول دون طبعة وتاريخ طبعة

٢٩ ــ دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين ط/ المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح بدمشق ط / الثانية سنة ١٩٦٠م ١٣٨٠هـ

٣٠ ــ ديوان ابن الرومي شرح الأستاذ / أحمد حسن بسج ط / دار الكتب العلمية ببيروت ط / الثالثة سنة ٢٠٠٢م ١٤٢٣هـ

٣١ ــ ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق / محمد حسن آل ياسين ط / دار الكتاب الجديد ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٧٤م

٣٢ ــ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس شرح / مهدي محمد ناصر الدين ط/دار الكتب العلمية ببيروت ط/ الأولى سنة ١٩٨٧م ١٤٠٧هـ

٣٣ ــ ديوان الأعشى شرح وتعليق د/محمد حسين ط/مكتبة الآداب دون تاريخ

٣٤ ــ ديوان امرئ القيس شرح / عبد الرحمن المصطاوي ط / دار المعرفة ببيروت ط / الثانية سنة ٢٠٠٤م ١٤٢٥هـ

٣٥ ــ ديوان عدي بن زيد تحقيق / محمد جبار المعيبد ط / وزارة الثقافة والإرشاد ببغداد سنة ١٩٦٥م ١٣٨٥هـ

٣٦ ــ ديوان عمر بن أبي ربيعة ط / المطبعة الوطنية ببيروت سنة ١٩٣٤م ١٣٥٣هـ

٣٧ ــ ديوان المتنبي ط / دار بيروت سنة ١٩٨٣م ١٤٠٣هـ

٣٨ ــ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشي تحقيق د/إحسان عباس ط/دار الثقافة ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٧٣م

٣٩ ــ سنن أبي داود تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط / دار إحياء التراث العربي ببيروت دون تاريخ

٤٠ ــ شرح الفصيح لابن هشام اللخمي تحقيق د / مهدي عبيد جاسم ط / الأولى سنة ١٩٨٨م ١٤٠٩هـ

٤١ ــ شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي ط / دار الكتاب العربي ببيروت ط / الثانية سنة ١٩٩٤م ١٤١٤هـ

٤٢ ــ الصحاح للجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ط / دار العلم للملايين ط / الرابعة سنة ١٩٩٠م

٤٣ ــ صحيح مسلم تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ط / دار إحياء التراث العربي ببيروت ط / الثانية سنة ١٩٧٢م

٤٤ ــ طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي شرحه / محمود محمد شاكر ط / مطبعة المدني بالقاهرة

٤٥ ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / دار المعارف ط / الثانية

٤٦ ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط / دار الجيل ط / الخامسة سنة ١٩٨١م ١٤٠١هـ

٤٧ ـ العين للخليل بن أحمد تحقيق د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي ط/ مؤسسة الأعلمي ببيروت ط/ الأولى سنة ١٩٨٨م ١٤٠٨هـ

٤٨ ـ فصول في فقه العربية د/ رمضان عبد التواب ط /مكتبة الخانجي بالقاهرة ط /الثانية سنة ١٩٨٠م

٤٩ ـ في أصول النحو لسعيد الأفغاني ط / مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية سنة ١٩٩٤م ١٤١٤هـ

٥٠ ـ في علم اللغة العام د / عبد الصبور شاهين ط / مؤسسة الرسالة ببيروت ط / السادسة سنة ١٩٩٣م ١٤١٣هـ

٥١ ـ القياس في اللغة العربية د / محمد حسن عبد العزيز ط / دار الفكر العربي ط / الأولى سنة ١٩٩٥م ١٤١٥هـ

٥٢ ـ القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي د / منى إلياس ط / دار الفكر بدمشق ط / الأولى سنة ١٩٨٥م ١٤٠٥هـ

٥٣ ـ الكامل للمبرد تحقيق د / أحمد محمد الدالي ط / مؤسسة الرسالة ط / الثالثة سنة ١٩٩٧م ١٤١٨هـ

٥٤ ــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض ط/ مكتبة العبيكان ط/ الأولى سنة ١٩٩٨م ١٤١٨هـ

٥٥ ــ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ط / دار إحياء التراث العربي ببيروت دون تاريخ

٥٦ ــ لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة د / عبد العزيز مطر ط / الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٦٦م ١٣٨٦هـ

٥٧ ــ لحن العوام لأبي بكر الزبيدي تحقيق د / رمضان عبد التواب ط / المطبعة الكمالية بالقاهرة ط / الأولى سنة ١٩٦٤م

٥٨ ــ لحن العوام للزبيدي تحقيق د / رمضان عبد التواب ط / الخانجي ط / الثانية سنة ٢٠٠٠م

٥٩ ــ لسان العرب لابن منظور تحقيق / عبد الله علي الكبير وآخرين ط / دار المعارف دون تاريخ

٦٠ ــ اللغة بين الفرد والمجتمع تأليف / أوتوجسبرسن ترجمة د / عبد الرحمن محمد أيوب ط / مكتبة الأنجلو المصرية دون تاريخ

٦١ ــ اللغة بين المعيارية والوصفية د / تمام حسان ط / مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٥٨م

٦٢ ــ لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري ضمن كتاب رسالتان لابن الأنباري . الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو . مقدمة وتحقيق / سعيد الأفغاني ط / مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧م ١٣٧٧هـ

٦٣ ـ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة تحقيق عبد الحميد هنداوي ط / دار الكتب العلمية ببيروت ط / الأولى سنة ٢٠٠٠م ١٤٢١هـ

٦٤ ـ المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي ط / دار الكتب العلمية ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٩٥م ١٤١٥هـ

٦٥ ـ المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة د / عبد العال سالم مكرم ط / دار الشروق ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٨٠م ١٤٠٠هـ

٦٦ ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط / دار نهضة مصر

٦٧ ـ المزهر للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون ط / عيسى البابي الحلبي دون تاريخ

٦٨ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل تحقيق / شعيب الأرنؤوط وآخرين ط / مؤسسة الرسالة ببيروت ط / الأولى سنة ١٩٩٩م ١٤٢٠هـ

٦٩ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق د / إحسان عباس ط / دار الغرب الإسلامي ط / الأولى سنة ١٩٩٣م

٧٠ ـ معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ط / دار سعد الدين بدمشق ط / الأولى سنة ٢٠٠٢م ١٤٢٢هـ

٧١ ـ المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية د / عبد الفتاح سليم ط / دار المعارف ط / الأولى سنة ١٩٩١م ١٤١١هـ

٧٢ ــ مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق / عبد السلام هــارون ط / دار الفكر دون تاريخ

٧٣ ــ المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخــالق عضــيمة ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٩٤م ١٤١٤هـ

٧٤ ــ من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ط / مكتبة الأنجلو المصــرية ط / السادسة سنة ١٩٧٨م

٧٥ ــ المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بــن جنــي لكتــاب التصريف للمازني تحقيق / إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط / مصطفى البابي الحلبي ط / الأولى سنة ١٩٥٤م ١٣٧٣هـ

٧٦ ــ نشأة النحو للشيخ علي الطنطاوي ط / دار المعارف بمصــر سنة ١٩٧٣م ١٣٩٣هـ

٧٧ ــ النشر في القراءات العشر لابــن الجــزري ط / دار الكتــب العلمية ببيروت دون تاريخ

٧٨ ــ النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري د / نعمة رحيم العزاوي ط / منشورات وزارة الثقافة والفنون بالعراق سنة ١٩٧٨م

٧٩ ــ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق / محمود محمد الطناحي ط / المكتبة الإسلامية دون تاريخ

٨٠ ــ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي ط / دار إحياء التراث العربي ببيروت سنة ١٩٥٥م

ب ــ الرسائــل العلميــة

١ ــ أثر كتاب الفصيح وشروحه في التنقيــة والتوسـع . رسـالة دكتوراه للباحث / زايد بن مهلهل الشمري إشراف أ د / مصطفى عبـد الحفيظ سالم . كلية اللغــة العربيــة جامعــة أم القــرى ســنة ٢٠٠٦م ١٤٢٧هـ

٢ ــ الصواب اللغوي في كتاب تاج العروس من جواهر القـاموس للزبيدي ت ١٢٠٥هـ جمعاً ودراسة وتحليلاً رسالة دكتوراه للباحـث / مجدي فتحي محمد محمد قشيوط إشراف أ د / عبد الحليم محمـد عبـد الحليم وأ د / إسماعيل أبو اليزيد إسماعيل سنة ٢٠١١م ١٤٣٢هـ

٣ ــ مقياس الصواب اللغوي أسسه ومراحله رسالة دكتوراه إعداد د / عبد الحليم محمد عبد الحليم عبد العال إشراف أ د / عبد الله العزازي سنة ١٩٨٤م ١٤٠٤هـ

ج ــ الدوريـــــات

١ ــ مناهج التصويب اللغوي لنعمة رحيم بحث منشور في مجلة المورد العراقية العدد الأول سنة ١٩٧٧م ١٣٩٧هـ.

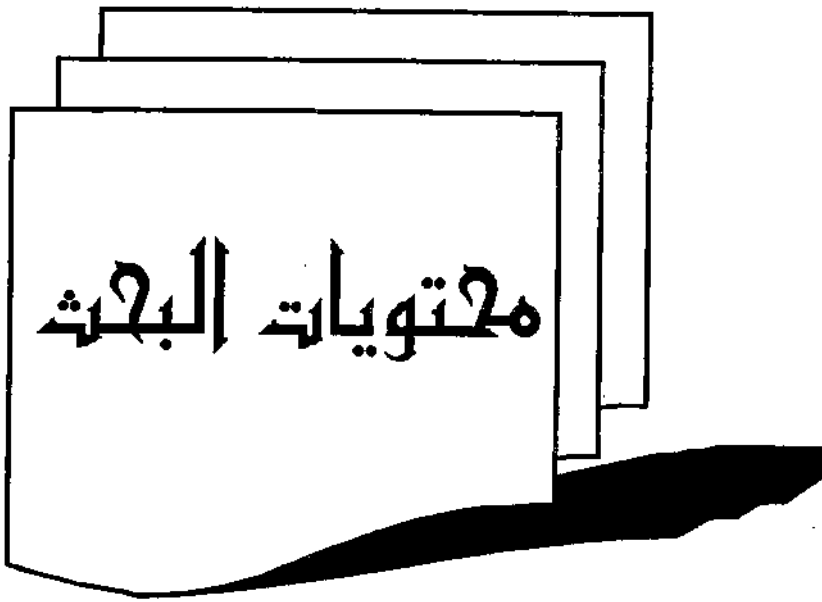
محتويات البحث

محتويات البحث

الموضـــــــوع
المقدمـــــــــة
التمهيـــــــد
الفصل الأول : مقياس الصواب اللغوي عبر العصور
أولاً : مقياس الصواب والخطأ عند اللغويين القدماء
المرحلة الأولى : مرحلة جمع اللغة العربية قبل وضـــع القواعد
المرحلة الثانية : مرحلة وضع القواعد .
المرحلة الثالثة : مرحلة حركة تنقية اللغة .
ثانياً : مقياس الصواب والخطأ عند المحدثين
الفصل الثاني : مقياس الصواب اللغوي بين ابن هشام اللخمي والزبيدي وابن مكي الصقلي
سمات المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي
الفصل الثالث : أدوات المقياس الصوابي عند ابن هشام

اللخمي من خلال رده على الزبيدي وابن مكي الصقلي
١ ــ السمـــاع
٢ ــ القيـــــاس
٣ ــ المعنـــى
٤ ــ اللهجات العربية
الفصل الرابع : المقياس الصوابي عند ابن هشام اللخمي والتوسع في الدرس اللغوي
الخاتمة
فهرس المصادر والمراجع
محتويات البحث